قضايا المصطلحية النحوية

الدكتور خالد اليعبودي[1]

تقديم:

إن التعامل مع المصنفات النحوية القديمة - سواء ارتبطت باللغة العربية أم بلغات أجنبية- يستلزم بشكل صريح أو ضمني البحث في إشكالية وجود مصطلحية مُتداولة من طرف النحاة الأقدمين، وظيفتها الأساس وصفُ نظام اللغة. سنتناول قضايا "المصطلحية النحوية" بالدرس انطلاقا من التساؤلات التالية:

* يقتضي الحديث عن "المصطلحية النحوية" تحديد أي نحو يُقْصَد؟ هل يتعلق الأمر بنحو معياري للغة من اللغات الطبيعية ؟ أم ببرنامج نحوي مؤسساتي (على غرار ما سنّته بعض وزارات التعليم في بعض الدول)؟ أم بمنظومة نحوية كثيرة التداول نظير "شرح ألفية ابن مالك" بالنحو العربي، أو "الاستعمال الأمثل" (Le Bon Usage) لصاحبه "جريفيس" (Grevisse) في النحو الفرنسي (الحديث النشأة مقارنة بالنحو العربي القديم)؟

* هل نعتبر النشاط النحوي مجرد زخرف كلام وبلاغة أسلوبية ناتجة عن حاجة اجتماعية؟ أم هو ضرورة علمية يتصل اتصالا وثيقا بالبحث في الخاصيات الموضوعية للغات الطبيعية، كما نتساءل ضمن الفرضية الثانية: ما طبيعة اللغات التي تسهم في إنتاج نحو متطور؟ أهي اللغات الإلصاقية؟ أم اللغات ذات النظام غير السلسلي؟ أم دونما تقيّد بطبيعة اللغة، باعتبار أن خاصيات اللغة لا تسهم بشكل من الأشكال في ولادة النحو المتماسك الأركان والمبادئ بقدر ما أن الاجتهاد في التقعيد والمعْيرة ناتج بالأساس عن عبقرية النحوي في وصف لغته الأصلية واللغات الطبيعية الأخرى؟

* ما مدى تحقق صفة "العلمية" في الخطاب النحوي وجهازه المفاهيمي؟

* هل يجوز أن نعتبر المصطلحية النحوية نسقا فكريا منظما؟ أم لا تعدو أن تكون مجموعة من المفاهيم التصنيفية لأقسام الكلم، أو مجرّد قوائم اصطلاحية متناثرة تفتقد للنسقية؟

* هل يوجد فرق بين "المصطلحية النحوية" و "مدونة المصطلحات النحوية"؟ أم أن كلا المصطلحين يحيلان إلى مفهوم واحد؟ وفي حال ثبوت تمايُز بينهما هل يتمثل الفرق في طريقة العرض بكل نسق من النسقين؟ أم في الوظيفة التي يتوخى أداءها كل خطاب على حدة ؟

---

[1]- جامعة محمد الخامس، كلية الآداب ،الرباط

* بالنظر إلى الروابط المتينة المقامة بين الخطابين النحوي (التقليدي) واللساني (الحديث والمعاصر)؛ ما هي أوجه العلاقات القائمة بين النسقين؟

* تُرى هل عانت "المصطلحية النحوية" بدورها من إشكالية "التوحيد" كما يعاني منه المصطلح اللساني الحديث والمعاصر؟ أم أن التباين الاصطلاحي في حالة وجوده مُبَرَّرٌ باختلاف المناهج النحوية المعتمدة من قبل ما نُعت مجازا ب"المدارس النحوية"؟

* هل يحق لنا التساؤل عن طبيعة مرجعية المصطلحية النحوية العربية، ونوع الأنموذج المستوحى (أو النماذج المستوحاة)؟ أم أن العلاقة بين دال المصطلح النحوي ومدلوله (أي: مفهومه النحوي في حال ثبات الدلالة) اعتباطية غير معللة؟

* إذا كان "النحو" من صميم العلوم العربية الإسلامية "الأصيلة" (ومن أبرز مظاهر أصالته أنّ مصطلحيته وضِعت وضعا وارتجلت ارتجالا دون اللجوء إلى النقل والترجمة كما شهدنا بالعلوم المترجمة من مثل الطب والفلك والفلسفة)؛ هل حافظ النحاة العرب المناصرون للتقليد في العصر الحديث على صفاء المفهوم النحوي وخلوه من العنصر الدخيل؟ وهل قاوم هؤلاء التيار الجارف الذي حمل معه مصطلحات الأنحاء الغربية المتفرعة عن النحويْن الإغريقي واللاتيني، وتشبّعَ بمصطلحات اللسانيات الغربية الحديثة؟ أم أنه يصعُبُ مقاومة إغراء هاته الأنساق الفكرية وجاذبية منظوماتها المصطلحية؟

* إلى أيّ حدّ يمكن لمصطلحية لسانية دقيقة وشاملة أن تعوِّض المصطلحية النحوية التراثية فتنوبَ عنها وتغني عن البحث في وسائل تطوير هذه المصطلحية التقليدية؟ أمْ الأجدى للسانيات المعاصرة الاكتفاء بتقديم معالجة صورية لتحليلات الأنحاء القديمة وأنساقها المعرفية؟

* إذا سلمنا مسبقا باستحالة الفصل التام بين رصيد المصطلحيتين (النحوية التراثية واللسانية الحديثة والمعاصرة) في دراستنا لقضايا اللغة العربية كما هو حال غالبية لغات الحضارات العريقة التي ازدهر بها الدرس النحوي، كاللغات الهندية والصينية واليونانية واللاتينية: فما حدود التداخل بين المصطلحيتين، وما هي الأسس المنهجية التي تُخوِّل لكل باحث أن يستند إليها في استثمار مصطلحية المجال الآخر؟ وهل يحقّ لنا أن نتبنّى الرأي القائل بأنّ الجهاز المفاهيمي للتخصص الجديد حدَّ من تداول الجهاز المفاهيمي المترسِّخ في الثقافة العربية الإسلامية لأزيد من اثني عشر قرنا[2]؟ أم أنّ للنحو العربي "مناعته

2- كما يذهب إلى ذلك الباحث محمد محمد حسين، في: "مقالات في اللغة والأدب"، بيروت، مؤسسة الرسالة 1986، ص ص: 56-57.

الذاتية فكريا وثقافيا"؟[3] وبالتالي، فلا مانع من تنويع الأدوات التحليلية والنقدية في دراسة بنيات اللغة العربية إفرادا وتركيبا على غرار تفتّح النقد العربي على مفاهيم النقد الغربي الحديث والمعاصر وعدم الاقتصار على مقاربات الأسلاف.[4]

* وفي إطار هذا التنويع، ما حدود استثمار الجهاز المفاهيمي للسانيات الحديثة في الكشف عن جوهر المفاهيم النحوية المتداولة بتصانيف الرواد من النحاة مع مراعاة خصوصية كل منظومة مصطلحية؟

* ثم ما نسب نجاح استقلال منظومة المصطلحات اللسانية الحديثة في وصفها لبنيات العربية بعيدا عن أيّ اشتراك اصطلاحي مع مفاهيم النحو التراثي؟

* وما مسؤولية قرّاء التراث اللغوي بمناهج اللسانيات الحديثة والمعاصرة في خلخلة استقلال كل نسق بمفاهيمه الخاصة؟

* ما نسب نجاح التصورات التي تنحو نحو جعل اللسانيات (بمسميات مفاهيمها الإجرائية) بديلا للنحو العربي التراثي بما تتضمن هاته التصورات من دعوة إلى استبعاد المصطلحية النحوية بدلالاتها المدوّنة بأمهات التصانيف النحوية؟

* ما دور الحملات[5] النقدية التي شنّها بعض اللغويين العرب المحدثين على أسس النحو التراثي (كنظرية العامل، ومستويات التعليل) في ترسيخ فكرة جعل اللسانيات البديل الأمثل للنحو القديم؟

* ما نسب صحّة الرأي الذي يعتبر أن أهداف اللسانيات الحديثة إقصاء التراث اللغوي والنيل من مكانة العربية؟

* كما نتساءل في سياق التأصيل المصطلحي وبالنظر إلى تأثر النحو بالكثير من العلوم الإسلامية: ما مصادر مصطلحات أصول النحو؟ وهي المصطلحات المتصلة بمبادئ النظر وقواعد الاستدلال، هل تتمثل في الرافد اللغوي العام المدوّن بمعاجم اللغة العامة؟ [كما هو حال كثير من مصطلحات التراث النحوي] أم في الرافد الفقهي المدوّن بالمعاجم الفقهية؟ أم في الرافد الحديثي المرصود بالمعاجم الحديثية؟ أم في الرافد الكلامي القائم بإلهيات

3- يراجع في هذا الإطار:

الدكتور مصطفى غلفان (2013)، اللسانيات العربية .. أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى- ص:131.

مصطفى غلفان (2016)، واقع البحث اللساني والمصطلحي العربي وآفاقه، حوار نشر بمجلة مصطلحيات، العدد الثامن، ص: 174- 184.

4- مثل: ابن سلام الجمحي، الآمدي، ابن رشيق القيرواني، ابن طباطبا.

5- وهي حملات تجد أصولها في النقد الذي وجّهته اللسانيات البنيوية الغربية للنحو الكلاسيكي الغربي.

المتكلمين؟ أم في الرافد المنطقي المتواجد بتصانيف المناطقة والفلاسفة؟ أم في كل هاته الروافد مجتمعة؟

لا يخفى على المرء أهمية النحو (أو الأنحاء) في تقنين اللغة (أو اللغات) وضبط أنساقها ضبطا مُحكما، وفي تفادي الأخطاء الإملائية عند الناشئة والناطقين باللغة من الأجانب (وقد كان تفادي لحن الأعاجم السبب الرئيسي في نشأة النحو العربي). وعلى الرغم من عدم توحّد المصطلحية النحوية التراثية، فهي تعدّ مرجعا أساسيا مشتركا بين جميع الدارسين من أنصار القديم والحديث[6].

1- تحديد مفهوم "المصطلحية النحوية"

يمثّل المركب الاسمي "المصطلحية النحوية" نموذجا للمصطلح الملتبس، وتكمن أسباب لبسه وتعدد دلالاته في تطور النحو، وتعدد نماذجه من ناحية، وفي تبلور "علم اللسانيات" الحديث من ناحية أخرى (الذي زاحم "النحو" في احتلال مواقع مهمة في ساحة الدراسات اللغوية)، نقدم فيما يأتي بعض التصورات والتعريفات التي قدمت لمفهوم "المصطلحية النحوية"، إذ يدلّ هذا المركب:

- على مجموعة من المصطلحات اللغوية ذات القيمة النظرية والتقنية، تنتظم في شكل نسقي، وترد كمجموعة اصطلاحات متكاملة.
- وعلى الوصف النسقي لمجموعة من الاصطلاحات تنتظم في علاقات نظمية وجدولية في آن واحد.
- وقد يطلق على عملية التنظير التي تلحق مجموعة من الاصطلاحات اللغوية، بحيث تصبح مصطلحات واصفة للنظام اللغوي.

يعتمد تحديد "المصطلحية النحوية" على تصنيف سمات كل وحدة من المركّب تصنيفا تسلسليا بغاية تحديد موقع المصطلح ضمن المنظومة، والكشف عن موقعه الإعرابي، وحالته الصرفية بحسب الإفراد والتثنية والجمع، ما يفرز متواليات من نوع "مبتدأ / "خبر" – "اسم عين" / "اسم جنس" –"فاعل" / "مفعول"، من المؤكّد حتما أنّ الأمر لا يتعلّق بمصطلحية واحدة، بقدر ما نجد مصطلحيات نحوية متعددة.

2-"المصطلحية النحوية"[7]/"مدونة المصطلحات النحوية"[8] ترادف أم تضادّ؟

من الأجدى التحرّي عن الأبعاد المعجمية والدلالية للمصطلحين "المصطلحية" و"مدوّنة المصطلحات" قبل الإجابة عن التساؤل، فقد اختلف الدارسون في شأن

---

6 -Henri Besse (1980), Métalangages et apprentissage d'une langue étrangère, in : Langue française, n°47, ص ص: 115-128 .

7 -« Terminologie grammaticale» .

8 --" Nomenclature grammaticale" .

المصطلحَين، فأكّد فريق ترادفهما، بينما جزم آخرون باختلافهما على المستويين الدلالي والوظيفي.

وقد ساد هذا الخلط والتذبذب في الكثير من المعاجم اللغوية:

إذ حظي المدخلان بنفس التعريف في قاموس "المنهل" على الرغم من ترجمتهما بلفظين مختلفين:

- "Terminologie": مصطلح (مجموع اصطلاحات علم أو فنّ أو بحّاثة).
- "Nomenclature" : مدوَّنة (مجموع اصطلاحات في علم أو فنّ)[9].

وقد رادفت المعاجم الأوربية بالقرن التاسع عشر بين المصطلحين، وقدّم لهما "بويي" (Bouillet)(1862) تعريفا واحدا كالتالي: "علم المصطلحات التقنية أو الأفكار التي تمثلها"، فاعتبر المصطلحات التالية:"-Terminologie-Taxinomie-Taxilogie Nomenclature" مترادفة[10]، محددا دلالاتها الخاصة في: اختيار كلمات محددة واستعمالها للإحالة إلى مختلف موضوعات علم أو فنّ [11].

كما نلاحظ تباينا بالمعاجم الغربية الحديثة في استعمال هذين المصطلحين بمعنى واحد، إذ عرّف "معجم الفرنسية المعاصرة" مصطلح "nomenclature" بأنه "مجموع مصطلحات معرّفة بدقة، تكوّن معجم تقنية أو علم ما"، وقدم تعريفا مشابها لمصطلح "terminologie" ، إذ يفيد: "مجموع مصطلحات خاصة بتقنية أو بعلم"[12].

سُرعان ما بدأ الاختلاف في دلالة المصطلحين يطفو بالعقود الأخيرة، فاعتبرت "المدوّنة المصطلحية" مجموعة قوائم اصطلاحية ترد مصنفة وفق صيغة من صيغ التصنيف[13]. وأهم ما يميز المفهومين الملتبسين: الحضور القوي لمفهوم "المعيارية" بمصطلح "مدوّنة المصطلحات النحوية"، فغالبا ما يشهد "الثبت الاصطلاحي" تدخّل المؤسسات الرسمية في سَنّ مصطلحاته، وتقديم تعاريف موحدة له.

9- جبور عبد النور + سهيل ادريس (1989) : المنهل –قاموس فرنسي عربي طبعة منقحة ومزيدة –دار العلم للملايين –بيروت –دار الآداب –ط10. صص701-1013.

10- انظر Bouillet (M.N) (1862) Dictionnaire Universel des Sciences , des Lettres et des arts –Paris –Hachette, 6° édition .

11- نفس المرجع. وانظر أيضا: Adine (1980)، المرجع السابق، ص: 116.

12- انظر: Dictionnaire du Français Contemporain

13- وقد عرف "لاروس الكبير للغة الفرنسية " :مصطلح "ثبت المصطلحات" بكونه "مجموعة اصطلاحات ترد مصنفة بشكل منهجي" (G.L.L.F).

نسجّل في سياق التعريف عدم اهتمام الدارسين القدامى بالتنظير للمصطلحية النحوية إلى حدّ يخال المرء أنها لا تمثل سوى إشكالا ثانويا من إشكالات اللغة الواصفة، وذلك بالرغم من أهميتها ومن الفائدة العميمة للمدوّنات الاصطلاحية في علم الكيمياء، وعلوم الطبيعة (بما فيها علم النبات)، وبالنحو ذاته، فلهاته المسارد الفضل في السير بهاته العلوم قدما نحو التطور والدقة العلمية.

من المؤكّد أنّ التحول من استعمال مفهوم "المدوّنة الاصطلاحية" إلى تداول مفهوم "المصطلحية" بالعصر الحديث شديد الأهمية سواء على المستوى العلمي أو على المستوى الإبستمولوجي، بما نتج عن هذا الاستبدال الجزئي المتدرّج من تغيّر في النظر إلى الموضوع، بالانتقال من فكرة متوالية الأسماء المرتبة بشكل تصنيفي ممنهج إلى نسق القيم المعرّفة[14].

وبديهي أنه بالرغم من تمييز بعضهم بين "المدوّنة المصطلحية"/"مجموعة أسماء" من جهة و"المصطلحية"/"مجموعة مصطلحات" من جهة أخرى (باعتماد تحليل المدرسة السوفياتية في المصطلحية التي تربط المفهوم الأول بتسمية الموضوعات أو الأشياء، بافتراض أحادية العلاقة بين الدال والمدلول، وتربط المفهوم الثاني بتسمية المفاهيم العلمية[15])؛ فالأكيد ارتكاز "المصطلحيات" في بناء معاجمها الخاصة على المدوّنات الاصطلاحية مع توظيف إجراءات بنيوية – تصنيفية.

لا يُعاين الفرق بين المفهومين أواسط القرن الماضي سوى ما تعلق باعتماد "المصطلحية" على مفهوم "النسق" و"العلاقات المفهومية" في بناء المنظومات المصطلحية واكتفاء "المدونة المصطلحية" بمبدإ الترتيب الأبجدي أو الألفبائي عند تدوين الرصيد الاصطلاحي لعلم من العلوم أو فن من الفنون. وقد شملت "المصطلحية" في العقود الأخيرة مهامّ أخرى (عدا بناء المدونات أو المعاجم الخاصة) تمثلت أساسا في الوضع، والجرد، والتصنيف، والتقييس. نحاول فيما يأتي تقديم مقاربة تأثيلية للفظة "نحو" بغاية استكشاف أبعادها الدلالية.

---

14 - Rey (Alain) (1979) : Terminologie, Noms et Notions, PUF, Collection Q-S-je? N°1780, p 17.

15 -Maria Cecilia Plested Alvarez & Elvia Rosa Castrillon Cardona (2004); Panorama de la Terminologie; in Revue: Ikala, Revista de lenguaje y cultura, Vol 9, n° 15, 302-289 :ص ص

3- الأبعاد التأثيلية للفظة "نحو":

على الرغم من اختلاف الأصول الاشتقاقية للفظتي "Grammé" اليونانية و"نحو" العربية - إذ تعود الأولى إلى "الكتابة"، بينما ترتبط الثانية بالطريق والقصد- فالجامع بين الأصلين الاشتقاقيين – إذا جاز لنا استثمار منهج أحمد بن فارس اللغوي في إيجاد أصول دلالية مشتركة للألفاظ بلغة واحدة مع البحث عن هاته الأصول المشتركة بين لغتين مختلفتين- يتمثل في الثبات والمعيارية، إذ الهدف من الثبات في الكتابة اليونانية معارضة التغيير وترسيخ النظام والانتظام[16]، كما أن القصد والطريق في العربية يُقصد بهما اقتفاء أثر سمْت العرب في كلامهم، وعدم جواز الخروج عن طرقهم في التعبير.

عرف مصطلح "نحو" -على غرار مركب "المصطلحية النحوية"- بدوره تعددا دلاليا تبعا لتعدّد تصورات النظريات اللسانية المختلفة للمفهوم، وهناك أربعة معان رئيسة لهذا المصطلح:

* إذ يراد بـ" النحو" الوصف الشامل للغة، أو وصف مبادئ تنظيمها، من جوانب مختلفة:

- صواتية (دراسة الوحدات الصوتية الوظيفية وقواعد تأليفها).
- تركيبية (قواعد تأليف الوحدات الصرفية والمركبات).
- دلالية (دراسة معاني الوحدات المعجمية وتأليفاتها).

ويعدّ النحو بهذا المنظور نموذج القدرة اللغوية.

* يُقصَد بـ" النحو" أيضا: وصف الوحدات النحوية والمعجمية، ودراسة أشكالها وصيغها (من حيث التصرّف)، وتأليفاتها المؤدية إلى صياغة الألفاظ والجمل، ويخالف "النحو" من هذا المنظور "الصواتة" ، ويحايث كثيرا مفهوم "التركيب- الصرفي" (Morphosyntaxe).

* يدلّ مصطلح "نحو" كذلك على وصف الصرفات النحوية فقط (: أدوات التعريف، الروابط (حروف العطف)، وحروف الجر ..الخ)، بإقصاء جميع الصرفات المعجمية (الأسماء، والصفات، والظروف..) ووصف القواعد التي تتحكم في كيفيات تصرّفها داخل الجملة، يشكّل النحو

---

16 - Jean LALLOT,(1982); « GRAMMAIRES (HISTOIRE DES) - Les grammairiens grecs », Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 13 septembre 2016. URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/grammaires-histoire-des-les-grammairiens-grecs/
Jean LALLOT,(1985); Le Techné de Denys Le Thrace, Introduction, Traduction et notes, Archives Documents de la société d'histoire et d'epistémologie des sciences du langage 6, ص ص: 9-10

بهذا المعنى جزءا من التركيب، ويتقابل مع الصواتة والمعجم، إذ يضمّ الأبواب الواصفة لأحوال إعراب الكلم، دون أن يخوض في موضوع تصرف الألفاظ واشتقاقها [17].

* اكتسب مصطلح "نحو" في اللسانيات التوليدية معنى: " نموذج القدرة المثالية" التي تربط بين التمثيل الصوتي والتأويل الدلالي، ويولّد نحو لغة "س" مجموعة من الأزواج (ص، د) حيث تشير "ص" إلى التمثيل الصوتي لعلامة ما، و"د" إلى التأويل الدلالي الذي تحمله العلامة ذاتها، وينتج النحو مجموعة من الأوصاف البنيوية يضم كل وصف فيها بنية عميقة، وبنية سطحية، وتأويلا دلاليا للبنية العميقة، إضافة إلى التمثيل الصوتي للبنية السطحية[18].

يتبين مما سبق أن تطور الدرس اللساني وتنوّع مقارباته ومنهجياته واستثماره لمفهوم "نحو" في جهازه الاصطلاحي أسهم في تعدد تعريفات المصطلح، وقد تنبّه الدارسون إلى هذا الأمر، يُعدِّد الباحث مصطفى غلفان (2013) حدود هذا المفهوم، فيرى من خلال استكشافه للكثير من الدراسات الحديثة أنّ:

◈ النحو تعرُّف (Reconnaissance) على الجمل المنتمية للغة معينة

◈ النحو وصفٌ بنيويّ للجمل النحوية عند المتكلم

◈ النحو نسقٌ تُعرض عليه الجمل فيُسند لها وصفا بنيويا

◈ النحو نسقٌ يستقبل في دخله[19] معلومات وصفية بشأن متتاليات[20] من اللغة فيولد جملا تستجيب لهذه الأوصاف.

◈ النحو نسقٌ يولد الجمل النحوية والمُبنينة، أي: أنموذجٌ للقدرة التي يمتلكها المتكلم.

فهل نستنتج من هاته التعريفات اختفاء البعد المعياري عن مصطلح "نحو" بعد أن لازمه لقرون كثيرة؟ وهل نجازف بالقول أن مصطلح "نحو" في غالبية الدراسات اللسانية العربية حافظ على إحالته إلى "العلم" المرادف لمصطلح "العربية" منذ زمن أبي الأسود الدؤلي؟ وبأنّ هاته المحافظة تعود إلى السلطة التي يمارسها "النحو التراثي" في منابر الدرس والتحصيل بالأقطار العربية؟

17- لا يخفى ما لإعراب أجزاء الكلم في العربية من دور في تبيان دلالات الألفاظ وتوضيح ما التبس من التراكيب، دليل ذلك لجوء الدارس "محيي الدين عبد الحميد " إلى إعراب ألفية ابن مالك و الشواهد التي اعتمدها ابن عقيل في شرح الألفية، فأدى هذا الإعراب خدمة جليلة في الكشف عن المعاني الأصلية.

- 18 انظر:

Dubois & autres (1973), Dictionnaire de linguistique, Ed: Larousse, 1984, terme “Grammaire”.

19 -Imput

20 -Suites

من المرجّح أنّ تعدد الأنحاء وتباين تعريفاتها لا يحول دون تقديم تحديد عام لمفهوم "النحو" ينطبق على جميع الأنساق النحوية، فمن المعاني الأكثر تداولا لمفهوم "نحو" أنه "خطاب حول اللغة (اللغة - الموضوع) يقوم بوظيفة وصف خاصياتها وأجزائها في مستويات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية"، وإن كانت هاته المستويات ترد متداخلة في الكثير من الأحيان عند رواد الأنحاء التقليدية.

تتعدد الأهداف التي يهدف إلى تحقيقها النحو، فبإمكان أيّ "منظومة نحوية" أن تتوخى:

- هدفا تعليميا من خلال التعريف بخاصيات لغة محددة، والكشف عن قواعدها ومبادئها، تَوَجّهُ أساسا إلى الفئة التي لا تتكلم هاته اللغة أو لأولئك الذين يلحنون عند النطق بها (ونجد هذا الهدف من أبرز أسباب تأليف كتب الآمالي النحوية من قبل اللغويين العرب، والأنحاء المدرسية بأوروبا في العصور الوسطى).
- وقد تتوخى هدفا معياريا يستهدف تنقية اللغة من الشوائب التي تلحقها من لحن العامة والخاصة على السواء، فيقوم بالتمييز بين الصحيح والخطإ في اللغة.
- إلا أننا قد نجد الهدف الموضوعي مقصودا من النشاط النحوي، حين يتخطى النحاة وصف خاصيات اللغة للبحث عن القوانين المؤسّسة لأبنيتها وعباراتها، وذلك لغايات معرفية مطلقة، وبهذا المنظور يتأكد المنحى العلمي ل"النحو"، على غرار ما نجده بمصنفات "أصول النحو" عند اللغويين العرب[21]، والأنحاء الفلسفية في أوربا[22].

لا جَرَمَ أن نجد النحوي يصف اللغة - الموضوع بنفس ألفاظ اللغة المدروسة، فسيبويه بالرغم من أصله الفارسي درس النحو العربي بلغة عربية في غاية من الفصاحة والدقة العلمية، وقد نجد دارس نحو اللغة العربية من غير العرب يصف نحو هاته اللغة بلغته

21- وقد عدّ "ابن جني" مصنّفه "الخصائص" يدخل ضمن مباحث أصول النحو حين قال: " هذا باب طويل جدا، وإنما أفضى بنا إليه ذرْو من القول أحببنا استيفاءه تأنّسا به. وليكون هذا الكتاب ذاهبا في جهات النظر إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبنيّ على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي " (الخصائص، الجزء الأول، باب: القول على الفصل بين الكلام والقول).

22- عرف القرن السادس عشر بأوربا أفكارا فلسفية تفسّر ظاهرة اتساق القوانين التي تحكم تغير أصوات اللغات الطبيعية مع "كلوديو تولوماي" (Claudio Tolomec) أساسا، ومع بداية القرن السابع عشر سادت فكرة منطقية اللغة، وعمل النحاة الفرنسيون (رواد مدرسة بور روايال) على بناء نظرية نحوية جامعة تناسب جوهر كل لغات العالم.

الأصلية (اللغة الفرنسية مثلا) [23]. نبحث بعد التحديد المفهومي في إمكانية تحديد النشأة الأولى للنحو باللغات الطبيعية، وصلاته بـ"اللسانيات".

أشار الدارسون إلى قدم النشاط النحوي إلى درجة عَدّوه أشدّ قدما من أكثر اللغات المكتوبة قدما عبر التاريخ (علما أن اللغات الشفوية المنطوقة قد تتضمن بدورها أنحاء تقنّن مبادئها)، واعتبروا اختراع اللغة شكلا من أشكال العمل النحوي. وقد تميزت بعض الحضارات الإنسانية بإنتاج أنحاء دقيقة واشتهرت بمدى تماسك أركانها، وشكلت موردا لنحاة لغات أخرى في وضع قواعدها اللغوية. من ذلك مثلا النحو العربي الذي أثر بشكل كبير في بلورة النحو العبري باعتبار انتماء اللغتين العربية والعبرية لأسرة لغوية واحدة (هي أسرة اللغات السامية) إضافة إلى تأثير النحو السنسكريتي والنحو الإغريقي في نحو اللغة اللاتينية وأنحاء اللهجات المتفرعة عنها.

4- أوجه الروابط القائمة بين النحو واللسانيات(امتداد أم قطيعة)؟

يقتضي القول بقدم النشاط النحوي في الحضارات الإنسانية المتعاقبة تمييزَ "النحو" عن خطاب محايث له يدرس بدوره اللغات الطبيعية وهو الخطاب اللساني، الذي عرف نشأته الحقيقية مع "فردناند دي سوسير" (Ferdinand De Saussure).

يكمن التشابه بين الخطابين بالدرجة الأولى في اشتراكهما في دراسة موضوع واحد (:اللغة)، ويتحدد الاختلاف بينهما:

- في المناهج والإجراءات التقنية التي يعتمدها كل خطاب.

- وفي تحديد درجات علمية الخطابين، بالنظر إلى تصور الكثير من الدارسين أن اللسانيات علمٌ، بينما النحو مجرّد فنٍّ.

- وفي فصل اللسانيات بين المستويين التنظيري والتطبيقي، في حين تمتزج النظرية النحوية (المتضمنة بشكل متناثر في أغلب الأحيان) بالتطبيق النحوي في المصنفات النحوية الرائدة.

- وفي كون اللسانيات أقل شهرة وتداولا من النحو، فالقليل من عامة المثقفين يفقهون المفهوم الدقيق لعلم اللسانيات وفروعه المتعددة وتداخله مع العديد من التخصصات[24].

23- من ذلك مثلا دراسة :

- Blachère , R.et Gaudefroy-Demombynes ,M (1937) ; Grammaire de L'Arabe classique,Paris-Maisonneuve et Larose .

الملاحظ أن نشأة العلم اللساني لم تضع نهاية للنشاط النحوي المستقل، إذ لا زالت المسائل النحوية مثار اهتمام جمهور أهل الاختصاص.

وقد اعتنت الأنحاء منذ زمن بعيد بإشكالية وضعها العلمي، وطمح النحاة عبر العصور في الوصول ببنائهم الفكري المرتبط باللغة إلى درجة "العلمية" عبر وضع قواعد واضحة، وتقديم تصنيفات دقيقة تقارن بتصنيفية علم النبات (La botanique) في إطار نظرية محكمة وشاملة لا تفرق بين النحو النظري والنحو التطبيقي.

غير أنّ مكانة النحو عرفت ارتجاجا مع نشأة اللسانيات، حين غدا النحو لا يجرؤ على ادّعاء العلمية بعد ظهور العلم اللساني الصوري الذي يشرّح بنى اللغات الطبيعية والاصطناعية وجميع أشكال التواصل كما تُشرّح سائر ظواهر الطبيعة، فاعتُبر النحو مجرد تقنية في أحسن الحالات، وعدّ تطبيقا للمقترحات العلمية المنجزة من قبل اللسانيات. ونجد هذا التصوّر سائدا في نهاية القرن التاسع عشر بأوروبا، وبقي رائجا إلى حدود العقد السادس من القرن العشرين حيث كانت اللسانيات أساسا لسانيات بنيوية.

والواقع أنه خلافا لما كان متوقعا من اختفاء الأنحاء التراثية بظهور العلم اللساني: فقد أثبتت الأنحاء جدارتها في تعليم اللغات، ولم تستطع اللسانيات البنيوية إقصاءها من الدرس اللغوي الحديث[25]. بل أوضحت الوقائع قصور البنيوية عن مجاراة تفوق النماذج النحوية خصوصا في المجال التركيبي حيث عجزت النظريات اللسانية بشتى مقارباتها المنهجية عن تقديم منظور شمولي ووصف متكامل للغة في مستوياتها المختلفة، وبدا على المستوى الاصطلاحي أن بعض مفاهيم الأنحاء المستقلة أكثرُ ملاءمة من المفاهيم المستحدثة من قبل اللسانيات البنيوية.

وبظهور النحو التوليدي وانحسار مجد اللسانيات البنيوية بدأت النظرة الاستهجانية للنحو التراثي في التبدّد، بحيث أحدثت اللسانيات التوليدية التحويلية تغييرا جذريا في النظر إلى هذا الموضوع، وأعادت الاعتبار للعمل النحوي المستقل.

---

[24]- والطريف في الأمر أنه بالرغم من تولّد مصطلح "اللسانيات" من لفظة "اللسان" المقترنة ب"اللغة"؛ فالملاحظ أن الكثير من عموم المثقفين لا زال يجهل دلالة هذا الاصطلاح، ويعمد إلى الاستفسار عن المقصود منه في عالم الدراسات والأبحاث ..

25- انظر تقديم "صلاح القرمادي" لكتاب "الطيب البكوش" ، حيث يتأسف إثر معاينته أنّ "أساليب بسط نحو العربية الفصحى وصرفها ما زالت (..) خاضعة لجبروت "سيبويه" بعد مرور أكثر من ألف سنة على وجود هذا الإمام القديم في علم العربية".

الطيب البكوش (1987): التصريف العربي في ضوء علم الأصوات الحديث – تونس – الطبعة الثانية – ص: 1.

فمن جهة دعّم هذا الاتجاه اللساني الفكرة القائلة بتفوق الأنحاء التقليدية على النماذج اللسانية البنيوية ما جعل "نعام شومسكي" (N, Chomsky) يستلهم (بشكل ضمني) البناء الفكري للمنظومتين النحويتين العربية والعبرية عند صياغته للنماذج التركيبية.

ومن جهة ثانية اعتمدت النظرية التوليدية بشكل أساسي على مفهوم "النحو" في فلسفتها المعرفية المرتبطة بالعلم اللساني، فلم يعد النحو واللسانيات يحيلان في ظل هذه النظرية إلى خطابين فكريين مستقلين، بل أصبحت اللسانيات تسهم في بلورة الأنحاء الكلية والخاصة للغات الطبيعية، وأنيط بها القيام بدور إبستمولوجي شديد الأهمية والدقة، يتمثل في الوصف الصوري للخاصيات الجوهرية للأنحاء التراثية، وتفسير الإجراءات والمناهج غير الصورية المتضمنة بالأعمال النحوية المستقلة، كما اعتبر النحو تطبيقا للنظرية اللسانية.

لا شكّ أن السؤال الملحّ بعد العودة القوية للأنحاء التقليدية: لماذا استمرّ الخطاب اللساني في الاستمرارية بل في التطور أيضا ما دامت الأنحاء التراثية تؤكد غير ما مرّة على قوّتها في الساحة الفكرية؟

من المرجّح أن العلة تتمثل أساسا في كون الأنحاء القديمة تفوقت في الوصف الشمولي للغات مركّزة بشكل كبير على المستوى التطبيقي التعليمي على حساب المستوى التنظيري الذي ظل ضعيفا، فقد امتلأت مصنفات النحاة العرب القدامى بالتعليلات النحوية إلى درجة دفعتهم إلى التصنيف في العلل النحوية، غير أن التأليف في الأصول الفلسفية التي تقوم عليها منظومتهم الفكرية (الأصل /الفرع - الكثرة / القلّة- القوّة / الضعف...) كان نادرا للغاية ووجدنا هاته الأصول متضمنة بكتاباتهم النحوية أثناء عرضهم للمسائل النحوية[26]، وقامت اللسانيات الحديثة بسدّ النقص الحاصل في هاته الأنحاء على مستوى النظرية.

26- حرص بعض الدارسين العرب المحدثين على استقراء المصنفات النحوية العربية القديمة، واستخراج الأصول التي اعتمدها النحاة في صياغة نحو عربي محكم في قواعده وأحكامه، فقام تمام حسان (1981) بتصنيف هذه القواعد وجردها، فكان من أبرزها:

*القواعد الاستدلالية (وتضم قواعد الاستدلال – قواعد السماع – قواعد القياس- قواعد الأصل والفرع – قواعد العدول عن الأصل – قواعد الرد إلى الأصل –قواعد الحمل – قواعد الاستعمال –قواعد الكثرة والقلة –قواعد القوة والضعف –قواعد الأولوية)

*قواعد المعنى (وتضمّ قواعد الإفادة – قواعد الأساليب –قواعد التمسك بالظاهر – قواعد التعريف والتنكير –قواعد التقدير – قواعد التنقل - قواعد التعلق) .

غدا "المصطلح النحوي" - في إطار التقابل الموجود بين الخطابين (النحوي واللساني) والعلاقة المتأرجحة بينهما في شكل تكامل أحيانا وتقاطع أحيانا أخرى- يفيد: المفهوم المستعمل بالنحو المعياري القديم، وقصِد ب"المصطلح اللساني": المفهوم اللغوي المُطبّق في الدراسة الوصفية غير المعيارية للغة في مستويات متعددة، وغالبا ما اتضح التذبذب والاضطراب في استعمال هذين المفهومين في الاتجاهات اللسانية الحديثة، ونادرا ما فصلت المعاجم اللغوية العامة بين ما ينتمي إلى أحد الخطابين دون الآخر في تحديد دلالات المداخل المعجمية[27].

دفع هذا التذبذب "ديبوا" ورفقاؤه (1973) (Dubois & all.) إلى تحديد التقابل الموجود بين المنظومتين المصطلحيتين في مقدمة "معجم اللسانيات" وفي طيات مداخله اللسانية، فقد أشار بُناة المعجم إلى محورية المصطلحات النحوية ودورها البارز في تفسير المصطلحية اللسانية التي تحمل دلالة خاصة، ولا تنتمي إلى المعجم اللغوي العام، ويطلب القراء ترجمة هاته المصطلحات التي يجهلونها باعتماد الكلمات والمفاهيم الأكثر تداولا بالنحو التعليمي [28].

يتبين مما سبق أن العلاقة بين المصطلحين النحوي واللساني تتميز بالكثير من اللبس، وهو أمر لا يدعو إلى الاستغراب في ظل الصلات المتوترة بين النحو القديم (التراثي)

---

*قواعد المبنوية : القواعد التحليلية (قواعد الإعراب –قواعد الأصالة والزيادة –قواعد الصحيح والمعتل – قواعد الاستثقال –قواعد الإظهار والإضمار –قواعد تحمل الضمير –قواعد أقسام الكلم –قواعد الإفراد والجمع والتركيب). تمام حسان (1981)، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، طبعة 2000، ص ص: 189-223.

27- انظر على سبيل المثال : المعجم الفرنسي :

Grand Larousse de La langue Française .

http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/grammaire/56221

بينما وجدنا المعجميين "جبور عبد النور" و" سهيل ادريس" لا يستخدمان سوى الرمز " .Gramm" لنعت المداخل المعجمية التي تحمل معاني نحوية، بينما المصطلحات المستحدثة في الخطاب اللساني غير موسومة بأي صفة بل ترد مجردة بالمعجم من كل نعت سواء كان نحويا أو لسانيا (انظر مثلا المدخل "phonème" و المدخل "Syllabe").

28 - Dubois (All) (1973) : p : V

واللسانيات الحديثة، وفي ظل المواجهة المفتوحة بين النحاة واللسانيين في شتى الأقطار[29]، كأنّ تثمين النحو ونبذ اللسانيات أو العكس بالعكس مواجهة حضارية بين العرب والغرب بما أن اللسانيات عند الكثير من الباحثين وافد غربي يرمي إلى التقليل من أهمية إسهام رواد الحضارة العربية الإسلامية في نتاجات الإنسانية. إنه "صراع وهمي" في رأي الدكتور مصطفى غلفان المختصّ في إبستمولوجيا اللسانيات العربية[30]، ويقصد الباحث من وهميته أنه مختلق ومُفتعل لأن كلا من النسقين (النحوي واللساني) يتميز عن الآخر بقيمته الحضارية والمعرفية وسماته المنهجية، وإن كانا يشتركان في دراسة اللغة.

بَدَهيّ أن تقنين العلاقة بين المصطلحات النحوية والمصطلحات اللسانية لا يتأتّى سوى بتحديد دقيق لمفهوم النحو ولمفهوم اللسانيات استبعاداً لكلّ خلط بينهما، وتفاديا لما قد يمتزج بهما من تخصصات معرفية محايثة، كـ"فقه اللغة" عند العرب، و"الفيلولوجيا" بالثقافات الغربية، لذلك فالعُذر لرواد البحث اللغوي الحديث من أمثال "عبد الواحد وافي"، و"رمضان عبد التواب"، و"عبد الحميد الدواخلي" وغيرهم في خلطهم بين هاته المفاهيم ومزجهم لمجالاتها في مسمّى واحد لوقوع هذا اللبس بزمن تميز ببوادر الاحتكاك بالدرس اللغوي الغربي في أبعاده التاريخية والمقارنة والوصفية (البنيوية)، أما في وقتنا الراهن بعدما تمكّن الباحثون من ترجمة الكثير من الآثار اللسانية الوافدة، وبعد انتقال "اللسانيات العربية" من طور "التمثل" إلى طوري "التوصيف" و"التطبيق" فلا يجوز الاستمرار في الخلط بين هاته التخصصات واستعمال مفاهيم مجال في نطاق المجال الآخر.[31]

والواقع أن رصيدا لا يُستهان به من مفاهيم المصطلحية النحوية ظل مبثوثا بجميع النظريات اللسانية الحديثة، وذلك على الرغم من النقد الذي وجهه اللسانيون للأنحاء

29- يقول أحد الباحثين الحذرين من الوافد الجديد: "إذا استحدثنا مناهج جديدة، ومصطلحات جديدة، فقد حكمنا بالإعدام لا على تراثنا النحوي والصرفي واللغوي وحده، بل على التراث كله". محمد محمد حسين (1986)، نفس المرجع السابق، ص: 54.

30- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، الطبعة الأولى، داروورد الأردنية، 2013، ص: 131. ويُحمّل الباحث مسؤولية هذا التوتر القائم بين النسقين العلميين لمُدرّسي المادتين برحاب الجامعات العربية، ممّن يولي العناية القصوى للخلفيات الفكرية (الإيديولوجية) بدلَ التركيز بالمقام الأول على القضايا اللغوية المجرّدة. نفس المرجع السابق، ص ص:131-132.

31- يُحذّر الباحث "مصطفى غلفان" في سياق هذا التقنين من مغبّة دراسة النحو العربي من منظور لساني حديث، أو دراسة اللسانيات الحديثة من منظور نحوي تراثي (نفس المرجع السابق). غير أننا لا يجب أن نفهم من هذا التحذير حظرا لقراءة التراث اللغوي العربي واستخلاص منجزاته، فعملية قراءة التراث مبرّرة من الناحية التاريخية لكن بمنأى عن أيّ إسقاط.

التراثية، والمتأمل في النسقين الاصطلاحيين المتقابلين يجد تداخلا مفاهيميا في الكثير من الأحيان، فأي معجم حديث للسانيات المعاصرة يخلو من اصطلاحات: الفعل – الاسم – الصفة – الفاعل – المفعول – الهمس – الجهر، وغيرها كثير.

وقد وظفت اللسانيات الحديثة مفاهيم المصطلحية النحوية في صيغتين:

- توظيف يستلهم المصطلحات النحوية القديمة شكلا ومضمونا.
- توظيف آخر ينحو نحو التحويل الدلالي لبعض المفاهيم المتداولة بالفكر اللغوي القديم.

ويبدو من الضروري دراسة نسب اقتحام المصطلحية النحوية للنماذج اللسانية الحديثة، وتحديد مدى التداخل/التقاطع بين النسقين، وفي حدود علمنا فإن مثل هاته الدراسات قليلة بل نادرة سواء في العربية أو في غيرها من اللغات الأجنبية.

وعلاوة على العامل التعليمي- التربوي الذي يسمح باللجوء إلى مصطلحية الأنحاء التقليدية في عصرنا الراهن؛ هناك عامل آخر يبرر هذا الإجراء، ذلك أن المصطلحية التراثية تشكّل بامتياز وسيطا ضروريا يقوم بدور جوهري في شرح الخطاب اللساني الحديث، إذ لا تتحدد القيمة النظرية للسانيات الحديثة سوى عبر مقارنتها بالنحو القديم أو بالمقابلة بين الخطابين.

يشهد المتصفّح للمعاجم اللسانية العربية المزدوجة أو المتعددة اللغات هذا الدور المنوط للمصطلحية النحوية في تفسير المداخل اللسانية الحديثة، لنتابع مثلا عرض "مبارك مبارك" (1995) للمصطلح الأجنبي " Govern " ليتبين لنا هذا التداخل:

" عَمَـل Gouverner Govern"

وقد عرّف هذا المفهوم الأجنبي كالآتي:

" ميزة تختصّ بها بعض الكلمات في اللغة العربية، بحيث تحدِث هذه الكلمات تغييرا في أواخر الكلمات التالية لها، مثل الأدوات الجارة أو الناصبة أو الجازمة أو الحروف المشبّهة بالفعل مثل "إن وأخواتها"، والأفعال الناقصة "كان وأخواتها"، وأفعال المقاربة "كاد وأخواتها" "[32].

غير أنّ المصنف لم يتطرق لمفهوم الإعراب باللغات الغربية، كأنّ المصطلح مقصورٌ على العربية وحدها دون سائر اللغات، ولا شكَّ أنَّ دور الوسيط الذي قامت به المصطلحية النحوية العربية هو ما دفع "مبارك مبارك" إلى هذا الحصر. كما أنَّ الأمثلة التي تترجم قراءة المفاهيم اللسانية الحديثة بمصطلحات النحو القديم وتحليلاته كثيرة مبثوثة في ثنايا

32- مبارك مبارك (1995) : معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي- انكليزي- عربي)- دار الفكر اللبناني- بيروت. المدخل " Gouverner" ومقابليه الانجليزي والعربي ص 122.

المعاجم اللسانية والمصنفات اللغوية الحديثة، نعرض فيما يلي لأبرز القضايا التي يصطدم بها دارس مصطلحيات الأسلاف من النحاة.

5- إشكالات المصطلحية النحوية العربية:

تبيّن للدارسين المحدثين[33] - على أثر الشروع في جرد مصطلحات النحاة بمختلف طبقاتهم وتصنيفها – أنّ المصطلح النحوي - الذي عمَّر أزيد من اثني عشر قرنا بتصانيف النحاة- أبعدُ ما يكون عن الجمود، فثمة تطور نلمسه بين المتقدمين من النحاة والمتأخرين منهم، كما أنه من الصعب دحض حقيقة أن جملة المصطلحات النحوية السائدة والمتداولة إلى يومنا هذا غالبيتها مصطلحات بصرية.

واتضّح أن الكثير من الفرضيات التي تجزم بتأثر النحو العربي في مراحله الأولى بالنحو اليوناني تفتقر إلى الحجة والدليل الساطعين، وأن أصل تلك الفرضيات يعود إلى الحملات الاستشراقية المغرضة التي كان همّها الأوحد التأكيد على التبعية والتقليد بالثقافة العربية الإسلامية.

كما تأكّد أن تملّكنا لأول تصنيف في النحو، صنفه الفارسي "سيبويه" (المتوفى سنة 180 هجرية) [وهو "الكتاب"] لا يعني أنّه يمثل البداية الحقيقية للنحو العربي، لأن البداية لا تكون ناضجة ومكتملة بقدر نضج الكتاب واكتماله، (كما أن شعر امرئ القيس لا يمثل بداية الشعر العربي) وإنما ثمة إرهاصات للنحو – بحسب ما ورد من أخبار كتب طبقات اللغويين والنحاة- امتدت لعقود زمنية قبل أن يقنن صاحب الكتاب أبواب النحو ويرسي مسائله.

يترتب ممّا سبق التأكيد أن المصطلح النحوي العربي مرّ بمراحل متعددة:

- مرحلة ما قبل سيبويه (القرن الأول للهجرة)
- مرحلة سيبويه (القرن الثاني للهجرة)
- مرحلة أخلاف سيبويه ممن اقتدوا بنهجه أو عارضوه (من القرن الثالث إلى القرن السادس للهجرة)
- مرحلة المتأخرين (من القرن السابع إلى القرن العاشر للهجرة) وهي مرحلة الشروح النحوية والمنظومات، ومن ضمنها ألفية ابن معطي، وألفية ابن مالك.
- مرحلة العصر الحديث، وتتميز بجهود المحدثين الرامية إلى تيسير النحو وتبسيطه.

33- تراجع على سبيل التمثيل الأبحاث المنشورة بمجلة "علوم اللغة"، المجلد التاسع، العدد الأول، سنة 2006 الصادرة بالقاهرة.

تكفي مقارنة بسيطة بين مسرد المصطلحات النحوية الذي صنفه "جيرار تروبو"[34] (Gérard Troupeau) بنظيره الذي صاغه "غوغوييه"[35] (Gougouyer) لنتأكد من مظاهر التطور التي لحقت المصطلح النحوي العربي بين مختلف المراحل التي أشرنا إليها أعلاه. فعلى الرغم من خلط "تروبو" في كثير من المواضع بين المصطلحات النحوية والمفردات العامة، إلا أن المسرد الثاني تميّز بمراعاة اصطلاحية اللغة النحوية وتضمن زهاء مائة وخمسين مصطلحا غائبة ب "كتاب" سيبويه.

يحق لنا أن نتساءل في موضوع التطور: هل تكمن علة تطور المصطلحية النحوية العربية في تشعّب قضايا النظر في الدرس النحوي عبر توالي العصور، وتولد العلل بأنواعها؟ أم في مجرد اقتحام المنطق لمحاريب النحاة ومجالسهم وانتشار مبادئه ومفاهيمه بتصانيفهم؟

لا شكّ أن انتشار المنطق بالثقافة العربية الإسلامية ابتداء من القرن الثالث الهجري أسهم في ظهور مصطلحات نحوية ذات صلة جلية بالمنطق، من ذلك، استعمال الزجاجي مصطلحات: البرهان، الصحة، الحجة، الغامض الخفي، المُشكِل المُلبِس، الساكن المتحرّك، المعقول الظاهر، الأجسام والأعراض، النقض.[36]

غير أن ولوج المنطق لدى بعض النحويين في وقت متأخر عن مرحلة تأسيس العلوم الإسلامية أدى ببعض الباحثين المستشرقين والعرب المحدثين إلى المغالاة بالجزم بأن هذا التأثير تمّ في مراحل مبكرة من نشأة العلوم الإسلامية، ولا دليل لدى هؤلاء للبرهنة على صحة أقوالهم سوى إيمانهم بأن وتيرة نشأة هاته العلوم في المحيط الثقافي العربي الإسلامي مدعاة للاستغراب، [37] من ثمّ يعتبرون أن النحاة العرب وضعوا التقسيم الثلاثي للكلم (: إلى اسم وفعل وحرف) بتأثير من اللغة اليونانية ومنطقها، مع أنّ اللغة اليونانية تملك أكثر من هذا العدد من أقسام الكلم[38]. وبقي هذا الرأي سائدا في كتابات المستعربين

---

34 - Troupeau Gérard, Lexique index du Kitab de Sibawayhi, Klinchsieck, Paris, 1976.

35 - Goguyer, A, La Alfiyyah d'Ibnu Malik, Librairie du Liban, 2 ème éd, 1995.

36- مازن المبارك، الزجاجي، حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، دار الفكر المعاصر، لبنان، طبعة 1984، ص ص: 102-104.

37- انظر رأي "هنري فليش" Esquise d'un historique de la grammaire arabe :Henri Fleisch

In : Arabica revue d'études Islamique, Tome 4, 1957, p p : 4-5

38- كما أن للمستشرقين تعليلات أخرى لا تخلو من سذاجة، مثل ادعاء أن تمييز النحاة العرب بين المذكر والمؤنث ناتج عن التأثير الهليني السرياني، أو الزعم بأنّ مصطلح "الإعراب" في النحو العربي مستلهم من مصطلح "hellènismós " اليونانية، مع أن كل لغة تشتق لفظة مرتبطة بذات اللغة للتعبير عن نشدان التأصيل،

كما نعاينه بدراسات "فرستيج" (Versteegh) الذي جزم تارة بوجود التأثير اليوناني، لينكص قليلا إلى الوراء في مرحلة لاحقة فيقرر وجود ملامح من هذا التأثير عبر المعبر السرياني[39]، وانتقلت هذه الآراء لتجد لها مرتعا لها في كتابات العرب المحدثين مِمَّنْ شكك في أصالة التقسيم الثلاثي للكلم في العربية (ومنهم: إبراهيم أنيس[40]، مهدي المخزومي[41]، عبد الرحمن أيوب[42])، وأسفرت اجتهاداتهم عن إضافة مصطلحات أخرى لأقسام إضافية يتكون منها الكلام العربي، ك: الصفة، الظرف، الضمير[43]، الأداة[44]، الكنايات[45]، الخوالف[46]، والواقع أن هاته الاجتهادات إنما تترجم تبعية وتقليدا للأنحاء

ك"Francisation"، و"anglicisme"، انظر: "مركس" "Historia artis grammaticae apud syros " عن الدكتور منتصر أمين عبد الرحيم، " ترجمة النّحو العربيّ ومصطلحاته" سيُنشر بالعدد العاشر من مصطلحيات.

39 - Versteegh , Greek elements in arabic linguistique thinking- Leiden : E, J, Brill, 1977.

يشير الدكتور منتصر أمين في مقاله المشار إليه أعلاه إلى أن بدايات هذا اللبس تعود إلى المستشرق "بيدرو دي ألكالا" (Pedro de Alcalà) في تصنيفه "الفنون لمعرفة اللغة العربية بسهولة" (Arte para ligeramente saber la lengua araviga (Gernade))") حين وظف مصطلحات النحو اللاتيني لشرح مبادئ النحو العربي.

40- في كتابه: من أسرار اللغة، ص: 119.

41- في دراسته: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة، 1958، ص ص: 260-261.

42- في إصداره: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة 1957،ص ص:9-11.

من الطريف أن نشير هنا إلى سبق الغربيين في القول بوجود هذا التأثير، بعدما كان لهم الفضل في نفض الغبار عن ذخائر التصانيف النحوية حينما حرصوا على تحقيقها ونشرها، انظر محاضرة المستشرق "ماركس" (Merx) بالمعهد المصري متأثرا في ذلك بآراء المستشرق "جويدي" (Guidi) قبل أن يردد الدارسون العرب هذا الزعم. كما أن التراجع عن هذا الادعاء يمثل سبقا غربيا أيضا، انظر في ذلك، مقالات: "كارتر":

فتقاطرت بعد ذلك الدراسات العربية لنفي تأثير النحاة المتقدمين بالنحو الأرسطي:

انظر: الحاج عبد الرحمن صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، العدد الأول، سنة 1964- ص ص: 67-86.

43- تشمل في تصور الباحث "إبراهيم أنيس": ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب وأسماء الإشارة والموصولات والعدد.

وقد استعمل سيبويه مصطلحي "الإضمار" و"المضمر" بدل "الضمير" (الكتاب، 1/350-351)، وشاع مصطلح الضمير عند الأخفش (الفراء، معاني القرآن، ص:66) وبقية نحاة البصرة الذين خلفوا سيبويه (المبرد، المقتضب، 1/261، ابن السراج، الأصول في النحو، 1/40).

44- ينوب هذا المصطلح عن "الحرف" لأنه يشمل أيضا ظروف الزمان والمكان، مثل: فوق، تحت، قبل، بعد.

45- وتشمل في تصور الباحث العراقي مهدي المخزومي: الضمائر والإشارة والموصول والمُستفهم به وكلمات الشرط.

الغربية، علاوة على أن هذه الإضافات ثابتة في التقسيم العربي القديم إذا أخذنا بعين الاعتبار أنها تندرج ضمن أحد الأقسام الثلاثة (اسم، فعل، حرف). كما أن المتمعِّن في الاعتراضات التي أدلى بها المعترضون على حدود النحاة الواردة في كتاب الزجاجي الإيضاح في علل النحو [47] سيتأكّد بأن انتقادات المحدثين تجد إرهاصاتها في مجهودات الأسلاف.

ما يمكن الجزم به في هذا السياق وبالاستناد إلى أقوال أصحاب طبقات اللغويين والنحاة أن أوائل النحاة ممَّن وصلتنا آثارهم كالخليل (التي وصلتنا معظم آرائه النحوية بما رواه تلميذه الفارسي) وسيبويه (صاحب الكتاب) والفرّاء (صاحب معاني القرآن) والمبرِّد (صاحب المقتضب) لم يقحِموا المنطق في مكتوباتهم.

لا يمكن الادعاء بأنّ مصطلح "القياس" الذي استعمله هؤلاء مقتبس من تصانيف المنطق، فإذا شككنا في أصالة هذا المصطلح، كنَّا كمن يدَّعي أن التقسيم الثلاثي للكلام العربي يجد مصدره في النحوين اليوناني والسرياني، مع أن أقسام الكلم في هاتين اللغتين تتعدى الثلاثية المشار إليها أعلاه.

إن المصطلحي ملزم في وقتنا الراهن بالكشف عن ملامح هذا التطور الذي لحق اللغة الواصفة للنحاة القدامى، وتحديد الفروقات الدقيقة بين مصطلحات شبه مترادفة، من قبيل: "النعت" و"الصفة" و"الكلمة" و"اللفظة"، والبحث عن دواعي اختفاء مصطلحات استعملها بعض المتقدمين من النحاة (كما هو حال "أفعال المشهود والمعهود والموعود" لدى الخليل الفراهيدي[48])، ودواعي فصل سيبويه بين "الحاضر" و"المستقبل" في عبارته : المثال الذي بني "لما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"[49]، وعدم اهتمام الخلف بهذا الفصل باستعمالهم مصطلح "المضارع"، وهو المصطلح الذي لم يوظفه سيبويه سوى في سياق إعرابي[50]، على غرار عدم استعماله مصطلحي "اسم كان" و"خبرها"، وتوظيفه

46- وتشمل في تصور الباحث المصري: "تمام حسان" خالفة الصوت، خالفة التعجب، خالفة الإخالة (: اسم الفعل)، خالفة المدح (: فعلا المدح والذم: نعم، بئس)، تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 1994، ص ص: 83-85.

47- الزجاجي (1979)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ص ص: 49-50.

48- انظر، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة "عهد"، ج3/ ص: 314.

49- سيبويه، الكتاب، ، تحقيق عبد السلام هارون،، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي القاهرة، الجزء الأول، باب علم ما الكلمُ من العربية، ص: 2.

50- سيبويه، الكتاب، الجزء الثالث، باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء.

لمصطلحي "اسم الفاعل" و"اسم المفعول" بدلهما في سياق حديثه عن العوامل والمعمولات في الأفعال[51].

كما يجدر الاهتمام بعلل اندثار مصطلح "الوضع" الذي استعمله سيبويه، بين مَنْ اعتبره مرادفا للنصب[52]، ومن اعتبره مرادفا للرفع، أو يُفيدُ الدلالة اللغوية العامة في منظور صاحب الكتاب[53]، وفحص ثنائية "الوضع" / "الاستعمال" في التراث اللغوي والتقصي في مدى صلتها بثنائية "اللسان" /"الكلام" الواردة بمحاضرات "دي سوسير"، ومن المصطلحات المهجورة أيضا: العبارة الاصطلاحية الواصفة " ما ينتصب من الأماكن والوقت " المرادفة لمصطلح "الظرف"، وهي عبارة عمرو أبي العلاء بحسب رواية سيبويه عن يونس بن حبيب[54]، ومصطلح "الإجناح" لدى الخليل بمعنى "الإمالة"[55]، ومصطلحا "التفسير" و"التبيين" عند الخليل أيضا بمعنى "التمييز"[56].

51- تراجع رسالة: ألقاب المعمولات في كتاب سيبويه : دراسة في المصطلح النحوي ، فؤاد مهيوب عبده أحمد المخلافي ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ، 2010 م.

52- محمد عوض القوزي (1981)، المصطلح النحوي، طبعة عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ص: 44.

53- علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه، (تحليل ونقد)، مجلة علوم اللغة، مج 9، عدد 1، 2006، ص: 76.

غير أن الانتقال من الاستعمال العام للألفاظ إلى استعمالاتها الخاصة لم يكن متاحا للجميع، ذلك ما يتبين من محاورة بين نحوي وأعرابي، هذا الأخير الذي لم يفهم من لفظي "الهمز" [همز إسرائيل] و"الجر" [جرّ فلسطين] سوى دلالتها العامة، أو بالأحرى لم يستسغ تداول الدلالة الاصطلاحية للمفردتين.

ذكر سيبويه في هذا الإطار: "وأما قوله: دعه إلى ميسوره، ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دعْه إلى أمر يوسَر فيه أو يُعسَر فيه. وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه ". الكتاب، الجزء الرابع/ ص: 97.

54- سيبويه، الكتاب، ج1/ص ص: 403-405 .

55- سيبويه، نفس المرجع، ج 3/ ص: 278.

56- نفس المرجع، ج 2/ ص ص: 173-181.

كما يجدر في المجال الصرفي التقصّي عن أسباب عدم شيوع المصطلحات الصرفية التي استعملها "ابن المؤدّب" في نعت الأفعال الماضية والمضارعة وأفعال الأمر، كمصطلح "الواجب" الدال على الماضي، سُمّي كذلك لأنه وجَب: سقط وفُرغ منه (دقائق التصريف، ص:27)، ومصطلح "العائر" الدال على الماضي، سُمّي كذلك لأنه عارَ أيْ ذهَب (دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر بيروت، طبعة 2004، ص ص: 27-158)، ومصطلح "المُعَرّى" بمعنى الماضي، سُمّيَ كذلك لأنه عارٍ من الزوائد والحوادث والكواسي (وهي زوائد المضارعة) (دقائق التصريف، ص: 15-27-29-38)، واستعمال "ابن المؤدّب" مصطلح "المستقبل" للفعل المضارع، وهو تخصيص زمني لا يدرج فيه مسألة التشابه القائم بين هذا النمط من الأفعال والأسماء (ص ص:

فكيف استقبل أخلاف سيبويه مصطلحات هذا الأخير الواردة في "الكتاب"؟ ابتداء بالمبرد وابن السراج والسيرافي والرماني وانتهاء بالزمخشري وابن مضاء وابن هشام[57].

إن دارس المصطلحية النحوية ملزم أيضا بالوعي بأن دراسة منظومة المصطلحات النحوية ستظل منقوصة إذا اقتصر على رصد مصطلحات مذهب نحوي دون آخر، أي بالتركيز على مصطلحات البصريين دون الكوفيين (أو العكس) في عهد تميَّز بالتنافس العلمي الشديد بين البصرة والكوفة بدعوى شيوع الجهاز المفاهيمي لأحد الاتجاهين (والغالب عند الباحثين: أنه الاتجاه البصري)، بل يستوجب رصد مصطلحات كل مذهب، والبحث في علل انتشار منظومة مصطلحية وعلل اعتبار منظومات أخرى من قبيل الآراء والمواقف الناشزة.

تتضح صعوبات التأريخ لبدايات المصطلحية النحوية بالنظر إلى الطفرة السيبويهية في "الكتاب"، وضياع جميع التصانيف (أو الرسائل التي صنفت قبل مجهود سيبويه)، وبالنظر إلى ضحالة المعلومات المتصلة بإرهاصات مصطلحية النحاة المتقدمين، مثلما يتضح في هذا النص الذي يعاني من فقر شديد في هذا المنحى: "أوّلُ من أصَّل ذلك وأعملَ فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز فوَضَعوا للنحو أبواباً وأصَّلوا له أصولاً، فذكَروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجّب والمضاف، ثمّ وصَلَ ما أصّلوه من ذلك التالون لهم والآخذون عنهم فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسطَ من القول ومدَّ من القياس وفَتَّقَ من المعاني وأوْضحَ من الدلائل وبيَّن من العلل"[58]، إذ لم يكلِّف المؤرِّخ نفسه

28-29-214-223-226). ومصطلح "الغابر" للفعل المضارع كذلك، (دقائق التصريف، ص ص:99-389). وقد فرّع "ابن المؤدّب" الفعل المستقبل إلى نوعين: "نصّ" يوافق الفعل المستقبل لفظا ومعنى، و"ممثّل" يوافق المستقبل لفظا دون المعنى، مثال ذلك قولهم: "سرتُ أمسِ حتى أدخلها"، أي: حتى دخلتها (دقائق التصريف، ص: 28).

للاستزادة في موضوع تصنيفات الأفعال الزمنية وبحسب التجريد والزيادة والتعدي واللزوم والسلامة والاعتلال ينظر تحليل الدكتور يحيى عبابنة لكتاب دقائق التصريف في مقاله: "مصطلح الفعل في كتاب دقائق التصريف لابن المؤدّب"، مجلة علوم اللغة، مج 9، ج 1، 2006، ص ص: 181-219.

57- نشير في هذا الإطار إلى اهتمام الدراسات اللسانية الغربية بموضوع أثر الإرث السوسوري في كتابات لسانيين، من أمثال: تروبتسكوي (Troubetskoy) وياكبسون (Jakobson) وهلمسليف (Hjelmslev) وبنفنيست (Benveniste) وجورج مونان (Georges Mounin) وأندري مارتني (André Martinet).

58- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، مصر، 1973، ص ص: 11-12.

عناء الإشارة إلى ما وصله التالون عن الأولين، وإلى طبيعة الموضوعات التي شملها القياس النحوي والمسائل التي حظيت بتعليل النحاة، قبل ظهور "الكتاب"، مع أن الفترة الفاصلة بين نصر بن عاصم (89 هجرية) و"سيبويه" (180 هجرية) تمتدّ إلى ما يقرُب من قرن من الزمن، إنما كان همّ "الزبيدي" بالأساس متمثلا في جمع أخبار النحاة، فكيف يتأتى استكشاف ملامح مصطلحية المتقدمين من النحاة في غياب إغفال مؤلفي الطبقات ما يرتبط بجهود كل نحوي من هؤلاء النحاة، وما يميزه عن سلفه وعن خلفه؟

لا مخرج في نظرنا للخروج من هذا المأزق سوى بإخضاع كل التراث اللغوي المكتوب (بنمطيه المطبوع المحقق والمخطوط الذي ما فتئ يشكو إهمال أبناء الضاد) لقراءة نحوية محضة تستهدف ترصّد الاصطلاحات النحوية المنسوبة للطبقات الأولى من النحاة، في محاولة لتحديد مضامينها باعتبار سياقات توظيفها.

ومن المفيد أيضا استكشاف علل تواجد "الترادف" و"الاشتراك الاصطلاحي" بكتابات المتقدمين، هل هو مبرّر في حالة استخدام المصطلح في مجالات متعددة، كما هو حال استعمال مصطلحي "الاسم المنوّن" و الاسم المتصرِّف" كمترادفين، ومصطلح "المتصرّف" كمشترك لفظي بمعناه الصرفي الاشتقاقي وبمعناه النحوي الإعرابي[59]؟ هل يمثل تعدّدا يتوخى التجريد الاصطلاحي؟ أم أن غرضه مزيد توضيح وتحديد[60]، ولا شكّ أن لجوء سيبويه إلى عبارات وصفية تخلط بين وظيفتي التسمية والتحديد يبرز مدى صعوبة ترسيخ مصطلح ما في غياب الإجماع والتوافق، مما يستلزم وضع حدود فاصلة بين المصطلحات واللغة الواصفة[61].

59- ورد المعنيان معا في كتب النحاة. انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ج303/1.

60- كاستعمال سيبويه: "بناء أدنى العدد" وبناء أقل العدد" ويريد بهما "جمع القلة" (الكتاب 490/3)، واستعماله "أكثر العدد" مرادفا ل"جمع الكثرة" (490/3- 571-572)، واستعماله عبارتي "تكسير الواحد للجمع" "ما كُسِّر للجمع" للدلالة على "جمع التكسير" (الكتاب، ج3/ 407-421)، واستعماله عبارة: "ما تجيء فيه فِعْلة تريد بها ضرباً من الفعل" في مقابل ما اصطلِح عليه لاحقا: "اسم الهيئة"(ج44/4)، وقد قام الباحث علي توفيق الحمد بجرد هاته العبارات في المقال المشار إليه أعلاه، ص ص: 100-103.

61- وهي مهمة عسيرة في المراحل الأولى لتشكل المصطلحية النحوية، وهناك من يعتبر العبارات: "المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر" (سيبويه)، "المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول" (سيبويه)، "ما يقوم مقام الفاعل" (الأخفش: معاني القرآن، ص: 158، ابن السراج: الأصول، ج237/1 ، الزمخشري: المفصل ، ص: 258،259)، "المفعول الذي جعل الفعل حديث عنه، وهو ما لم يُسَمَّ فاعله" (ابن جني: اللمع، ص:33) الدالة على مصطلح "نائب الفاعل" عبارات شارحة (انظر، ابراهيم السامرائي، المدارس

ومن اللازم كذلك التقصي في منشإ التصورات النحوية (من ذلك اعتبار الخليل الفراهيدي المصوتات زوائد وأبعاض حروف[62]، وذلك قبل أن ينتقل التصور إلى سيبويه فابن جني)، ولن يتأتى ذلك دون تصنيف معاجم- قواميس اصطلاحية يختص كل منها باصطلاحات كل نحوي على حدة، يجرد المصطلحات التي استعملها في كتابه أو في كتبه ويعرّفها، ثم يعمد إلى تدوينها مرتبة وفق ترتيبين: أبجدي ومفهومي، تلك أبرز خطوات بُناة المعجم التاريخي للمصطلحات النحوية العربية: المشروع الذي لم ير النور إلى حدّ اليوم، شأنه في ذلك شأن المعجم التاريخي للغة العربية، ما يعني أنّ القصور في التأريخ للعربية لا يقتصر على مفرداتها العامة، إنما يشمل أيضا مفرداتها الخاصة (المصطلحات) في شتى التخصصات المعرفية، ومن ضمنها النحو.

ويلزم الدارس للمصطلح النحوي العربي العناية أيضا بمدى تداخل المصطلح النحوي بالمصطلح اللساني الحديث والمعاصر، وتتبّع المصطلحات النحوية التقليدية المتداولة بالمقررات المدرسية الحديثة التي سنتها وزارات التربية الوطنية بالبلدان العربية لمعاينة مدى قدرة هاته المقررات على التجديد، كما يتبين من خلال مزاحمة مصطلحي "المركّب" و"المكوّن" لمصطلحي: "جملة" و"عبارة"،[63] [وهما المصطلحان اللذان عوضا

النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر عمّان، الطبعة الأولى 1987، ص:103) وليست مصطلحات وبالتالي فهي لغة واصفة وليست مصطلحات.

ومن الأفيد كذلك اعتبار التمازج القائم بين المصطلحات وتنوعاتها المتعددة بتعدد السياقات الموظفة فيها، كما يتضح من الأمثلة المستخلصة من كتاب سيبويه في الجدول (رقم 1) المثبت نهاية هذا المقال.

62- ذكر سيبويه عن الخليل أنّ "الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"، وقال "البناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه"، "فالفتحة من الألف" "والكسرة من الياء" "والضمة من الواو"، "فكل واحدة شيء مما ذكرلك" ، الكتاب، الجزء الثاني/ ص: 315.

63- ينقسم "المركب" إلى: "مركب اسمي"، "مركب فعلي"، "مركب حرفي"، كما يتفرّع "المركب الاسمي" إلى فروع كثيرة: "إضافي"، "وصفي"، وقد صال الكثير من الدارسين المحدثين وجالوا في الحديث عن عدم اهتمام النحاة العرب بالتراكيب، واقتصارهم على دراسة أواخر الكلم، بينما تدحض الكثير من النصوص التراثية هذا الزعم لنتابع حديث "ابن الخشاب" (ت 567 هـ) عن أنواع التأليفات الحاصلة بين أصناف الكلم الثلاث: الاسم والفعل والحرف، يخصّ بالذكر ستة تآليف: "اثنان مفيدان إفادة مطردة وآخر منها مفيد إفادة مخصوصة بموضع واحد مقصورة عليه وثلاثة مطرحة لأنها لا تفيد. والقسمان الأولان: الاسم مع الاسم كقولك: زيد منطلق والله إلا هنا والفعل مع الاسم كقولك: قام زيد وانطلق بشر والثالث المخصوص وهو الحرف مع الاسم

بدورهما مصطلحي "كلام تام" و"كلام مستغن" المتداولين بكتاب سيبويه][64]، ومن خلال ترجمة مصطلح "Govern" ب"عمل" كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومعاينة كيفيات تمثلها للمصطلحية النحوية بشتى مشاربها ومذاهبها[65]، والوقوف على الكثير من المصطلحات العامة التي ارتبطت بتجديد النحو العربي،ك: الإحياء والإصلاح والتبسيط والتحديث والتحرير والتحسين والتسهيل والتطوير والتقريب والتشذيب والتهذيب، هل تمثل مصطلحات مترادفة؟ هل تترجم نحوا جديدا مقترحا؟ أم أن أصولها كامنة بالتراث النحوي العربي[66]؟ ما تأثير الدرس اللساني ومصطلحاته في هذا التجديد؟ وما هي مواصفات منظومة المصطلحية النحوية بعد عمليات التجديد [أو التجميل] التي خضع لها النحو العربي؟

وفي اتجاه آخر يجدر *مدارسة* مصطلحات استعملها اللسانيون العرب المحدثون كبدائل للمصطلحات التراثية، هل تستوفي شروط الاستبدال؟ أم أنها تدوولت لإكسابها صفة حداثية ليس إلا؟ أم أنّها تستند إلى حجّة موضوعية البحث اللساني الحديث والمعاصر ومعيارية النحو التراثي، من ذلك استعمال مصطلح "الماجريات" بدل مصطلح "السياق"[67]، واستعمال "اللفظم"[68] (monème) كمرادف ل "الكلمة"، مع أن المعيارية اكتسحت فضاءات البحث اللساني الحديث، فقد اعتبر بعض الدارسين أن العربية تفوق سائر اللغات الإنسانية ثراء معجميا واطرادا في القوانين الصوتية والصرفية والتركيبية، علاوة على أن النحو

في النداء خاصة كقولك: يا زيد. والثلاثة المطرحة هي الفعل مع الفعل والحرف مع الفعل والحرف مع الحرف".
ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972، ص: 27.

64- سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص ص : 125-126-128.

65- من ذلك ما سجّله الباحث عبد الحميد التاغوتي من اختفاء [أو بالأحرى ندرة] لفظة "أجمع" ضمن ألفاظ التوكيد في المقررات النحوية الحديثة وشيوع لفظة "عامة"، و"لم لا؟" و"كافة" و"قاطبة" بهاته المتون الدراسية على الرغم من عدم شيوعها في مصنفات النحو التقليدية.

انظر: عبد الحميد التاغوتي، في تطور المصطلح النحوي العربي بين كتب التراث والكتاب المدرسي، مجلة علوم اللغة، مج 9/ عدد 1، 2006، ص: 222-223.

66- من ذلك اجتهاد الدكتور عبده الراجحي في التمييز بين الصفة والوصف على أساس ارتباط المصطلح الأول بما هو نحوي وتعلق المصطلح الثاني بما هو صرفي اشتقاقي:

الدكتور عبده الراجحي، التطبيق النحوي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص: 88.

67- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء 1979، ص: 287.

68- انظر عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى 1993، ص: 28.

التراثي لا يتسم في جميع نماذجه بالمعيارية، إنما اتصفت تصانيف رواده الأوائل بالمزج بين أبعاد نظرية (مجرّدة) وتعليمية فمعيارية.

لنتابع مصطلح الإعراب في تمثلاته الجديدة (وقد أشرنا آنفا إلى استثمار المصطلح في مقابلة المفهوم الحديث "Govern")، حين غدا يدلّ لدى أبرز المجدّدين من النحاة المحدثين على: "تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكْر الأدلّة على ذلك بالنسق والنمط والصوت، لفظا أو تقديرا أو محلاً"[69]، في سبيل تتبّع المجاري التي سلكها المصطلح أو مستعمل المصطلح في رسم ملامح استعمالاته بين القديم والحديث. فقد غدا مفهوم "الإعراب" يشمل وظائف متعددة في الدرس النحوي الحديث: إذ "يتناول عناصر التركيب بالتحليل، فيبيّن وظائفها فيما حولها من الكلام، ومعانيها السياقية، وعلاقات بعضها ببعض، من تأثر وتأثير، وإعراب ظاهري أو محلي أو مقدّر أو محكي، مع دراسة تحليلية للصيغ الظاهرة والمقدّرة، وما تحتمله ضمن التعبير، وللدلالات الصرفية، ولمعاني الأدوات وعملها في العناصر اللفظية. وهو لا يقتصر أيضا على مُعرب الكلمات، بل يضمّ المبنيات منها، ويتناول أشباه الجمل، والمصادر المؤولة، ثم يستغرق الجمل التي لها محل أو لا محل لها من الإعراب، وهي مركبات تعبيرية ولا تحمل شيئا من الرموز الإعرابية".[70] لا نزعم أن هاته المعاني التي اكتسبها مفهوم "الإعراب" حديثا مستحدثة، إنما حصل تطور في التحليل لتندرج ضمن الإعراب الجوانب اللفظية والسياقية والتجاورية، وامتدّ المفهوم ليشمل المعرب والمبني والمحلات الإعرابية للجمل السالبة والموجبة، من تمّ يظهر بطلان نقد من انتقد النحاة العرب الأقدمين الذين حصروا النحو في الإعراب بينما يرتبط الإعراب باللغات السامية فقط ومنها العربية[71]، كما يبطل تصوّر من دحض وجود الإعراب في العربية الآنية بدليل عدم وجوده في العاميات العربية وعدم وضوحه في اللغات السامية الأخرى، إنما نتج هذا المفهوم وفقا لهذا التصور بسبب الخلط بين لهجات عربية متباينة لكل لهجة نظامها النحوي الخاص بها.[72] وشبيه بذلك رفض آخرين لمصطلح "التقدير" في إعراب الكلم، وتعويضه بمصطلح "الأصل

69- فخر الدين قباوة، المورد النحوي الكبير، دار طلاس بدمشق 1998، ص ص: 8-12.

70- فخر الدين قباوة، مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة، مجلة علوم اللغة، مج 6، عدد 1، 2006، ص: 156.

71- تطرق الباحث محمد الخضر حسين للجدالات المثارة في هذا الموضوع بكتابه، دراسات في العربية وتاريخها، دمشق 1960، ص: 239.

72- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1978، ص ص: 216 و 249.

النظري"[73]، فهل من اللازم أن نطبق نقد اللسانيين الغربيين لأنحائهم التقليدية على لغتنا العربية مع اختلاف كل منظومة فكرية بخصوصياتها؟ أيّ أنموذج يُقتدى للنحو الغربي في حال التسليم بضرورة التقليد؟ نحو اللسان الإغريقي؟ أم نحو اللسان اللاتيني؟ أم نحو اللهجات المتفرّعة عن اللاتينية التي غدتْ لغات بمعظم الدول الأوربية؟

وفي صلة بمفهوم الإعراب فإن الحركات الإعرابية لأواخر الكلم (الضمة والفتحة والكسرة) تقوم بأدوار هامة في تحديد المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، ومن الأنسب إعادة النظر في تراتبيتها: هل تتحدد نسب قوتها تبعا لمخارجها الصوتية؟[74] أم نتيجة ارتباط الضمة بالفاعل وهو الأقوى، وارتباط الفتحة بالفضلة وهي دون الفاعل قوة وارتباط الكسرة بالمجرورات، أي التوابع: الأدنى في سلمية التراتبية؟[75]

إن قيمة أيّ جهاز مصطلحي مرتبطة بالعلم الذي تعَيِّن مفاهيمه الواصفة لخطابه، ولا نحتاج إلى البرهنة على أنّ "علم النحو" يجتاز منذ أزيد من قرن من الزمن أحلك فتراته بسبب مزاحمة علم اللسانيات له، وهو العلم الذي يتوخى الدراسة العلمية للغة بمنأى عن أيّ معيارية، وقد تعرّض علم النحو إلى هجمات متتالية من طرف منتقديه، تارة يشهرون ورقة صعوبة تلقينه للناشئة، فيعدّون ذلك المثلب الرئيس[76] الذي يستوجب التخلص من سلطته في الثقافة العربية الإسلامية، وتارة أخرى يتذمّرون من تعدد الآراء والمذاهب واختلاف دلالات الاصطلاحات بين مذهب وآخر (مع أن اللسانيين لم يجدوا اختلاف المدارس اللسانية في تحديد مضامين مصطلحات مورفيم ومونيم وسيميم ومركب داعيا لنبذ اللسانيات)، وتارة ثالثة يحصرون أسّ المعضلة في نظام العوامل، مع أن تخليص النحو العربي من هذا النظام المتماسك سيفضي حتما إلى هدم بنيان علم النحو من أساسه.

ما هي ثمار إعمال المصطلحات النحوية القديمة في الخطاب اللساني الحديث والمعاصر؟ وما هي مثالب هذا الإعمال؟ كما يحق التساؤل أيضا عن فوائد إعمال المصطلحات اللسانية في دراسة الأنحاء القديمة ومن ضمنها النحو العربي، وما هي مزالق هذا الإعمال؟

نقدم فيما يأتي نبذة عن واقع التأليف في "حدود الاصطلاحات النحوية" وآفاقه:

73- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979، ص:27 .

74- يمثل ابن جني موقف المناصرين للتعليل الصوتي: انظر كتابه: المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: ابراهيم مصطفى، أحمد أمين، طبعة البابي الحلبي، مصر، 1954 ج1/ ص: 187-196-197.

75- يعود الرأي الثاني للباحث: محمد الكسار، المفتاح لتعريب النحو، طبعة دمشق، 1976 ص: 181.

76- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، طبعة الثانية، 1992، مصر، ص ص: أ، د.

6- مواصفات التصنيف في "الحدود النحوية" باللغة العربية:

لا يمكن أن ننفي كثرة الأبحاث التي صُنفت في مجال المصطلحية النحوية، قديما وحديثا، يكفي أن نشير إلى أنّ السيوطي ذكر أخبار ما يقرب من ألفي نحوي في كتابه: "بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة"، كما صُنِّفت الكثير من معاجم المصطلحات النحوية التي ترجمت تدرًّجا في درجات التجريد بالتعريفات المصطلحية (منها كتب الحدود النحوية للفاكهي وغيره، معجم النحو لعبد الغني الدقر، معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللبدي، معجم الخليل لجورج عبد المسيح وهاني تبري، معجم مصطلحات الفرّاء في كتاب معاني القرآن ل: نفْتالي كِينْبِرغ77، موسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل بديع يعقوب) وانتهاء بفهارس الموضوعات النحوية (كفهارس موضوعات كتاب سيبويه التي أثبتها المحقق عبد السلام محمد هارون في الجزء الخامس من تحقيقه للكتاب، وفهارس كتاب سيبويه لمحقق كتاب المقتضب: عبد الخالق عضيمة).

لعل أبرز المآخذ على كتب الحدود النحوية العربية:

أ- الإشارة إلى أن هاته التصانيف ترصّ التعريفات رصّاً الواحد تلو الآخر دون الاكتراث بردٍّ كلّ تعريف إلى صاحبه ولا إلى العصر الذي ينتمي إليه ما يفقد هذه الأعمال قيمتها التاريخية بما أنها لا تقدم معطيات دقيقة لبناة المعجم التاريخي للمصطلحات النحوية، يكفي أن نستنطق التعريفات التي أوردها "الزجاجي" لمفهوم "الاسم" في "الإيضاح" لنتأكد من هذا الأمر.

إن إهمال الإشارة إلى صائغ التعريف وإلى عصره دفع الباحثين إلى القول بوجود خلط بين معاجم الحدود النحوية وكتب النحو، بما تتضمنه التصانيف الأولى من معلومات حشوية في عرض دلالة (أو دلالات) المصطلح النحوي.[78]

ب- التنبية إلى أنّ غالبية هاته التصانيف استندت إلى الترتيب الألفبائي في تدوين المصطلح النحوي، مع أن إدراج المصطلح ضمن أسرته المفهومية يُسهم في الكشف عن

---

77 - Kinberg, Naphtali,(1996) ; A Lexicon of al-Farra's Terminology , in : his Qur'an commentary with full definitions english summaries, éd, E,J, Brill.

78- يُراجع في هذا الإطار:

أشرف ماهر النواجي (2001)، مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 8.

حسن حمزة (2006)، في الأصول النظرية لتاريخ المصطلح النحوي، مجلة علوم اللغة، المجلد 9، عدد 1، ص ص: 16-36.

أبعاده الدلالية كما تبين من المجهود الذي بذله أب المصطلحية الحديثة "إيمانويل فوستر" (Emanuel wuster)[79]، بينما تقيّدت بعض تأليفات النحو بالترتيب المفهومي، وإن اقتصر الأمر على الأبواب والفصول (باب المرفوعات، باب المنصوبات، باب المجرورات، أو : باب الفعل، باب الاسم، باب الحرف).

ج- ومما يرتبط ارتباطا وثيقا بوضع حدود المصطلحات النحوية والتأريخ لمسارات مصطلحية هذا المجال المعرفي: البحثُ في مصطلحات أصول النحو التي تشكِّل مرحلة متطورة من مراحل تطور المصطلح النحوي، تتمايز عن مرحلة النشأة والتبلور.

يُقصد ب"أصول النحو": "أدلة النحو التي تفرَّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوّعت في جملته وتفصيله".[80]

يتبيّن من هذا التحديد صلة الأصل النحوي بالدليل وبعمليات الاستدلال، كما يتضح تأثر النحاة في بناء هذا العلم النظري المحض بأصول علم الفقه، فما درجات التشابه أو التقارب بين مصطلحي "الأصل" و"الدليل"، هل ثمة ترادف بين المصطلحين؟ أم أن أحدهما يشمل الآخر باعتبار انضواء الثاني في نطاق الأول؟

يدافع الباحث "أشرف ماهر النواجي" عن الافتراض الأول ويتبنّاه[81]، بينما يتضح لنا أن الدليل آلة أو وسيلة هدفها إرشادي تسعف في الكشف عن الأصل النحوي.

يقول السيوطي في هذا الشأن: "أصول النحو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[82] لتتأكد إمكانية إلحاق لفظة "علم" -بمعناها النظري العام- ب"الأصول"، بينما لا يتأتى اقتران لفظة "علم" ب "أدلة".

وممّا يؤكد أن العلاقة بين لفظتي "أصول" و"أدلة" علاقة اشتمال (انضواء الثاني في الأول) اعتبار الدليل معلوما رهن إشارة العلم المتمثل في الأصول، ذلك ما يشي به قول

---

79 - Wuster (E), (1968); The Machine Tool, An Interlingual Dictionary of Basic concepts comprising an alphabetical Dictionary and Classified vocabulary with Definitions and illustrations, English-French Master Volume, London, Technical Press.

80- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص: 80.

81- أشرف ماهر النواجي (2001)، المرجع السابق، ص: 9.

82- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين للسيوطي قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت؛ دار المعرفة الجامعية 1426 هـ 2006م، ص: 13.

ابن الأنباري: "الدليل ما يرشد إلى المطلوب"، و "قيل معلوم يُتوصّل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يُعلم في مستقرِّ العادة اضطرارا"[83].

تبيّن مما سبق افتقار مصنفات "الحدود النحوية" إلى الدقة والشمولية، بغياب النسقية في إيراد مصطلحات النحاة وحدودها، وحضور مصطلحات دون أخرى، إضافة إلى غياب الإحالة إلى المواضع التي وردت بها المصطلحات ومصادر الحدود، فلا نعرف هل ينتسب التحديد للمتقدمين من النحاة أم للمتأخرين؟ دون أن ننسى مزالق إهمال تحديد الفروق القائمة بين المصطلحات المتقاربة كالصفة والنعت والخلاف والمخالفة والمسند والمسند إليه والكلام والجملة على سبيل التمثيل، وبين دلالات مصطلحات تستعمل لدى النحاة بفهومات متباينة ك: المسند والمسند إليه بين سيبويه والزمخشري.

ولا شك أن أكبر مجازفة في تصنيف الفهارس اجتهاد المصنف (بغرض التيسير) في استعمال مصطلحات لم يستعملها النحوي، كما تخلو من عنصر التعريف، ولا يمكن الكشف عن دلالة المصطلح من مجرّد تعيين التسمية.

على الرّغم من تعاقب المصطلح النحوي بمراحل متعدّدة، فقد ظلت الصلات بين دلالاته اللغوية العامة والخاصة وثيقة، بدءا من مصطلح "النحو" ذاته، الدال أصلا (كما أشرنا) على القصد قبل أن يُقصد به: انتحاء هذا القبيل من العلم.[84] وحتى لو أخذنا "النحو" بمقصد: "تحريف الكلام إلى وجوه الإعراب"[85]، وهو احتمال ضعيف، فإن هذا المقصد نفسه لا ينأى عن الدلالة اللغوية العامة للفظة "نحو"، وبذلك جاز أن تُعدَّ من المشترك اللفظي، بتضمنها لسبعة مقاصد، لخصها الخضري في قوله:

للنحو سبع معانٍ قد أتت لغة &&& جمعتـهـا ضمن بيْتٍ مفــردٍ كــملا
قصدٌ، ومثْلٌ، ومقدارٌ، وناحيةٌ &&& نوعٌ، وبعْضٌ، وحرفٌ، فاحفظ المثلا[86]

بل يحق الاجتهاد بنقل الألفاظ العامة إلى حظيرة الألفاظ الخاصة (المصطلحات) إذا عاينّا صلة وثيقة بين اللفظ التراثي في استعماله العام والاصطلاح الحديث في معناه الخاص، نمثل لذلك بلفظة: "موقع" التي استعملها المأمون تعليقا على موضع ورود "الواو" حين سأل

83- ابن الأنباري (1957)، نفس المرجع، ص: 45.

84- انظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، (د - ت)، ج1/ص:34.

85. الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد الله درويش، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج5/ص:252.

86- الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصر: المطبعة الأزهرية، الطبعة السادسة، الجزء الأول، ص:10.

يحيى بن أكثم: "هل تغذيت اليوم؟" فأجابه: "لا وأيّد الله أمير المؤمنين"، فعلق المأمون قائلا: ما أظرف هذه الواو وأحسن موقعها".[87]

ومن ضمن الإشكاليات التي تستدعي البحث والتقصي مدى أصالة المجهودات الغير مسبوقة التي بذلها سيبويه والتي ضمّنها كتابه "الكتاب"، حتى دعت الخلف أن ينعت كل من سوّلت له نفسه مطالعة هذا التصنيف بأنه ركب البحر، ذلك أن بعض الدارسين المحدثين أحصوا نقولات سيبويه عن أسلافه ومعاصريه، فبلغت سبعا وخمسين وثمانمائة مرّة (857)، منها: اثنتان وعشرون وخمسمائة (522) مرة عن أستاذه الخليل بن أحمد، مائتا (200) مرّة عن يونس بن حبيب، سبعا وأربعون (47) مرة عن الأخفش الأكبر، أربعا وأربعون (44) مرّة عن أبي عمرو بن العلاء، اثنتان وعشرون (22) مرّة عن عيسى بن عمر، وتسع (9) مرّات عن أبي زيد الأنصاري، خمس (5) مرّات عن هارون بن موسى، أربع (4) مرّات عن بن أبي إسحاق، ونفس العدد أيضا عن الكوفيين[88]. فهل يدفع عدد هاته النقولات المرتبطة في غالبيتها بالتعليلات والأقيسة إلى التشكيك في أصالة مجهود صاحب الكتاب؟ أم أن العبرة الأساس في تقييم أصالة فكر سيبويه ترجع إلى نسقية المنظومة الفكرية التي تجلت بتصنيفه، وهل تخلو كتابات أرسطو نفسه من نقول عن الأسلاف؟

إن معاينة مبادئ التقييس - كما ظهرت في النصف الثاني من القرن الماضي في منظمة "أيزو" (ISO) ومع "هلموت فيلبر" (Helmut Felber) بشكل خاص، والدعوة في سبيل تحقيق تقييس مصطلحي ناجع يخصّ أنماطا مصطلحية متعددة[89] - يُلزمُ الباحث في

87- ابن عبد ربه، العقد الفريد، مراجعة أحمد أمين ورفقائه، طبعة دار الكتاب، مصر، 1986، الجزء السادس/ ص: 146.

88- ناصف علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، الطبعة الثانية، مصر، عالم الكتب، 1979، ص: 102.

89- يتجلى السبيل نحو تحديد المصطلح المقيّس من خلال انتقاء المصطلح الأنسب ضمن الاختيارات المستعملة باتباع معايير محدّدة، مثل تلك التي صاغها "فيلبر" (1984) للتمييز بين:

- المصطلح المفضل إنه المصطلح الموصى به من قبل مؤسسة تقييس موثوق بها، والمنتشر بين أهل الاختصاص بحكم الاستعمال.

- المصطلح المقبول [المجاز] وهو المرادف للمصطلح المفضل.

- المصطلح المستهجن وهو مصطلح مرفوض من قبل مؤسسة تقييس موثوق بها توصي بتجنبه.

-المصطلح البديل يقع موقعا وسطا بين المستهجن والمقبول. وهذا النوع يوصى بطرحه تفاديا للتعدد المصطلحي (مواصفة إيزو "ISO"رقم 1087).

المصطلحية النحوية بعد حشد مختلف الاصطلاحات النحوية المتداولة من القرن الهجري الأول إلى يومنا هذا بتطبيق هاته المعايير للتمييز بين المصطلحات المقيّسة التي أثبت الاستعمال أنها الأكثر انتشارا.

7- خلاصات:

- إن الاهتمام بالمصطلحية النحوية في مختلف مراحلها لدى المتقدمين والمتأخرين والمحدثين والجزم بدقة صياغة مسمياتها لا تخوّل لنا التأكيد على وجود نظرية نحوية تراثية تزاوج بين التنظير والممارسة، إنما وجَبَ التركيز أساسا على أنّ أفكار النحاة تترجم الحاجة الماسة إلى ضبط العربية بتوصيف بنياتها البسيطة والمركبة.
- تبيّن أن مجمل انتقادات الدارسين المحدثين للنحو وجهازه المفاهيمي تجد أصولها في اعتراضات الأقدمين على تصورات معاصريهم من النحاة والمناطقة، كما تجد أصولها في نقد الغربيين لأنحاء لغاتهم المتفرّعة عن اللاتينية.
- توضّح أن من موانع تحقيق مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات النحوية: غياب الاهتمام بتتبع استعمالات المصطلحات النحوية في جميع عصور العربية بمراعاة سياقات توظيفها ومجالات الاستخدام.
- إن التأريخ لبدايات تشكّل المصطلحية النحوية يستند أساسا على منقولات الرواة من مؤرخي الطبقات، وعلى استشهادات النحاة المتأخرين وهي موارد تحتاج إلى تمحيص وتوثيق.
- إن البحث عن جذور المصطلحية النحوية في شتى العلوم العربية الإسلامية، وإرجاع كل مصطلح نحوي إلى مهده الأول ضمن هاته التخصصات المعرفية المتكاملة تأكيد على ارتباط النحو بالعلوم الإسلامية، ولا غرابة من تآزر علم النحو مع بقية العلوم الإسلامية لخدمة القرآن الكريم.

يُراجع: خالد اليعبودي، مكانة التخطيط المصطلحي ضمن السياسات اللغوية بالعالم العربي (ضوابط في سبيل تقييس مصطلحي ناجع)، مداخلة بمؤتمر "السياسات اللغوية بالبلدان العربية"، الدوحة، قطر، 14-16 أبريل 2016.

الجدول (رقم 1): بين الترادف وتنوعات اللغة الواصفة في خطاب سيبويه

تسمية الموضوع في مرحلة استقرار النحو	المصطلحات التي استعملها سيبويه بتنوعاتها المختلفة للإحالة إلى الموضوع:
إن كأداة شرط:	1-إن الجزاء 2- أصل الجزاء 3- إن المجازاة 4- أم الجزاء 5- أمّ حروف الجزاء.
جواب الشرط	1-جواب الجزاء 2- خبر الجزاء 3- جواب إن تأتيني.
حروف الزيادة	1- الحروف الزوائد 2- حروف الزوائد 3- الحروف المزيدة 4- الحروف التي تزاد 5- الحروف التي تكون زيادة
جمع المذكر السالم	1- جمعَ بالواو والنون 2- الجمعُ بالواو والنون 3- جمع على هذه التثنية [بمعنى أن الجمع سالم سلامة المثنى] 4- الجمع الذي على هذه التثنية.
ضمير الغائب	1- المضمر المُحدَّث عنه 2- المضمر الغائب 3- أضمر الغائب 4- المضمر الذي لا علامة له 5- المضمر الذي في فعلَ 6- الإضمار الذي في فعلتْ 6- الإضمار الذي ليس له علامة ظاهرة.
حروف النصب	1- حروف تعمَل في الأفعال فتنصبها 2- الحروف العوامل في الأفعال الناصبة 3- حروف النصب
الحروف الخاصة بالفعل	1- الحروف التي لا يُذكر بعدها إلا الفعل 2- حروف لا يُذكر بعدها إلا الفعل 3- حروف تحدث قبل الفعل 4- الحروف التي بُني عليها الفعل 5- الحروف التي تضاف إلى الأفعال 6- حرف بالفعل هو أولى 7- حرفٌ أخلِص للفعل.
حروف الابتداء	1- حروف الأسماء 2- حروف الابتداء 3- الحروف التي تُقدَّم فيها الأسماء على الأفعال 4- حرفٌ لا يُضاف إلى الفعل.
الأسماءغير المتمكّنة	1- اسمٌ لا يتمكّن 2- الأسماء التي لا تتمكّن 3- اسمٌ ليس يتمكّن 4- الاسم غيرُ المتمكّن.
الفعل اللازم	1- الفعل الذي لا يتعدى الفاعل 2- الفاعل الذي لم يتعدّاه فعله إلى مفعول 3- الفعل الذي لا يتعدّاه فعله 4- ما لا يتعدّى.
الفعل المتعدّي	1- الفعل الذي يتعدى إلى المفعول 2- الفعل المتعدّي إلى المفعول 3- الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول.
حروف الجرّ	1- الحرف الذي يُجرّ 2- حرف جرّ 3- حرف جارّ 4- حروف الإضافة

• قائمة المصادر والمراجع:

◈الأخفش (1983): معاني القرآن، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

◈الأزهري (د - ت)، تهذيب اللغة، تحقيق عبد الله درويش، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

◈السامرائي ابراهيم (1987)، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر عمّان، الطبعة الأولى.

◈أمين منتصر عبد الرحيم، (2016) " ترجمة النّحو العربيّ ومصطلحاته" منشور بهذا العدد من مصطلحيات.

◈أنيس إبراهيم (1978م)، من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة.

◈أيوب عبد الرحمن (1957)، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة.

◈ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957

◈ابن جني (د ت)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الث

◈ابن جني: اللمع، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، طبعة 1988.

◈ابن جني (1954)، المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: ابراهيم مصطفى، أحمد أمين، طبعة البابي الحلبي، مصر،.

◈ابن الخشاب (1972)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق.

◈ابن عبد ربه (1986)، العقد الفريد، مراجعة أحمد أمين ورفقائه، طبعة دار الكتاب، مصر.

◈ابن السراج (1998)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

◈ابن المؤدب (2004)، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، طبعة دار البشائر، بيروت.

◈ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

◈البكوش الطيب (1987): التصريف العربي في ضوء علم الأصوات الحديث – تونس – الطبعة الثانية – ص: 10.

◈التاغوتي عبد الحميد (2006)، في تطور المصطلح النحوي العربي بين كتب التراث والكتاب المدرسي، مجلة علوم اللغة، مج 9/ عدد 1.

◈توفيق الحمد علي(2006)، قراءة في مصطلح سيبويه، (تحليل ونقد)، مجلة علوم اللغة، مج 9، عدد 1.

◈جبور عبد النور + سهيل ادريس (1989) : المنهل -قاموس فرنسي عربي طبعة منقحة ومزيدة -دار العلم للملايين -بيروت -دار الآداب -ط10.

◈حسان تمام (1979)، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء.

◈حسان تمام (1981)، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 1994.

◈حسان تمام (1981)، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، طبعة عام 2000، عالم الكتب، القاهرة.

◈حسين محمد محمد (1986)، في: "مقالات في اللغة والأدب"، بيروت، مؤسسة الرسالة.

◈ حمزة حسن (2006)، في الأصول النظرية لتاريخ المصطلح النحوي، مجلة علوم اللغة، المجلد 9، عدد 1، ص ص: 16-36.

◈الخضر حسين محمد (1960) للجدالات المثارة في هذا الموضوع بكتابه، دراسات في العربية وتاريخها، دمشق.

◈الخضري (د ت)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصر: المطبعة الأزهرية، الطبعة السادسة.

◈الكسار محمد (1976)، المفتاح لتعريب النحو، طبعة دمشق.

◈قباوة فخر الدين (1998) ، المورد النحوي الكبير، دار طلاس بدمشق.

◈قباوة فخر الدين (2006)، مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة، مجلة علوم اللغة، مج 6، عدد 1.

◈القوزي محمد عوض(1981)، المصطلح النحوي، طبعة عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض .

◈الراجحي عبده (1999)، التطبيق النحوي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

◈الزبيدي (1973)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، مصر.

◈ الزجاجي (1979)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة.

◈الزمخشري (2001):المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: محمد عبدالمقصود والدكتور حسن عبدالمقصود، دار الكتاب المصري – اللبناني.

◈ سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 4 أجزاء.
◈صالح الحاج عبد الرحمن (1964)، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، العدد الأول.
◈عبابنة يحيى (2006)، "مصطلح الفعل في كتاب دقائق التصريف لابن المؤدّب"، مجلة علوم اللغة، مج 9، ج 1.
◈غلفان مصطفى (2013)، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية.
◈غلفان مصطفى (2016)، واقع البحث اللساني والمصطلحي العربي وآفاقه، حوار أجراه نشر بمجلة مصطلحيات، العدد الثامن، ص: 174- 184.
◈المبارك مازن، الزجاجي، حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، دار الفكر المعاصر، لبنان، طبعة 1984.
◈مبارك مبارك (1995) : معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي- انكليزي- عربي)- دار الفكر اللبناني- بيروت.
◈المبرد (1994)، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة.
◈المخزومي مهدي (1958)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة.
◈ مصطفى إبراهيم (1937)، إحياء النحو ، الطبعة الثانية، مؤسسة هنداوي مصر، 1992.
◈المهيري عبد القادر (1993)، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى.
◈مهيوب فؤاد عبده أحمد المخلافي (2010): ألقاب المعمولات في كتاب سيبويه : دراسة في المصطلح النحوي، رسالة لنيل الدكتوراه، كلية الآداب ، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.
◈النجدي ناصف علي (1979)، سيبويه إمام النحاة، الطبعة الثانية، مصر، عالم الكتب.
◈النواجي أشرف ماهر (2001)، مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
◈اليعبودي خالد (2016)، مكانة التخطيط المصطلحي ضمن السياسات اللغوية بالعالم العربي (ضوابط في سبيل تقييس مصطلحي ناجع)، مداخلة بمؤتمر "السياسات اللغوية بالبلدان العربية"، الدوحة، قطر، 14-16 أبريل 2016.

- Besse Henri (1980), Métalangages et apprentissage d'une langue étrangère, in : Langue française, n°47, -128/115 ص ص:

- Bouillet (M.N) (1862) Dictionnaire Universel des Sciences , des Lettres et des arts –Paris –Hachette, 6° édition .

- Blachère , R.et Gaudefroy-Demombynes ,M (1937) ; Grammaire de L Arabe classique,Paris-Maisonneuve et Larose .

- Cecilia Plested Alvarez Maria & Castrillon Cardona Elvia Rosa (2004); Panorama de la Terminologie; in Revue: Ikala, Revista de lenguaje y cultura, Vol 9, n° 15, 302-289 ص ص:

- Dubois & autres (1973), Dictionnaire de linguistique, Ed: Larousse, 1984,

- Fleisch Henri ; Esquise d'un historique de la grammaire arabe, In : Arabica revue d'études Islamique, Tome 4, 1957.

- Kinberg, Naphtali,(1996) ; A Lexicon of al-Farra's Terminology , in : his Qur'an commentary with full definitions english summaries, éd, E,J, Brill.

- LALLOT Jean,(1982); « GRAMMAIRES (HISTOIRE DES) - Les grammairiens grecs », Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 13 septembre 2016. URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/grammaires-histoire-des-les-grammairiens-grecs/

-LALLOT Jean,(1985); Le Techné de Denys Le Thrace, Introduction, Traduction et notes, Archives Documents de la société d'histoire et d'epistémologie des sciences du langage 6,

- Larousse, Grand Larousse de La langue Française http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/grammaire/56221

-Rey (Alain) (1979) : Terminologie, Noms et Notions, PUF, Collection Q-S-je? N°1780,

- Troupeau Gérard, Lexique index du Kitab de Sibawayhi, Klinchsieck, Paris, 1976.

- Goguyer, A, La Alfiyyah d'Ibnu Malik, Librairie du Liban, 2 ème éd, 1995

-Versteegh , Greek elements in arabic linguistique thinking- Leiden : E, J, Brill, 1977.

-Wuster (E), (1968); The Machine Tool, An Interlingual Dictionary of Basic concepts comprising an alphabetical Dictionary and Classified vocabulary with Definitions and illustrations, English-French Master Volume, London, Technical Press.